رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطويـــر
القطاع المالي

وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي

خطة التنفيذ (2020-2025م)

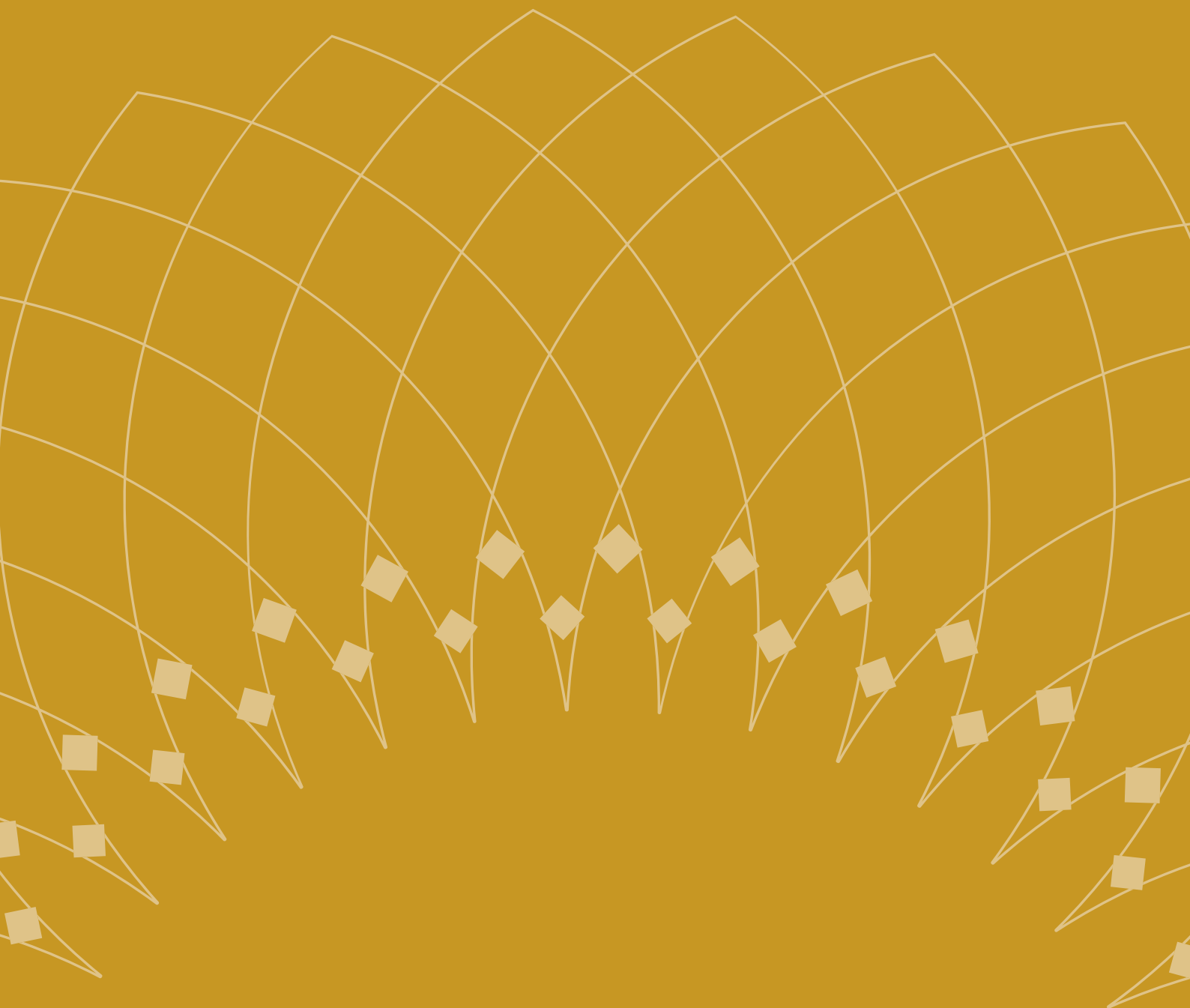

الفهرس

الفصل الأول: برنامج تطوير القطاع المالي 5
أ) وصف برنامج تطوير القطاع المالي 6
ب) أهداف رؤية السعودية 2030 ذات العلاقة المباشرة بالبرنامج 6
ج) أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة غير المباشرة 7

الفصل الثاني: تطلعات برنامج تطوير القطاع المالي 9
أ) طموحنا في 2030م 10
ب) التزامنا في 2025م 11

الفصل الثالث: الوضع الحالي 15
أ) التحديات الأساسية 16
ب) الجهود الحالية 21
ج) التوجهات العالمية والمحلية في القطاع المالي 22

الفصل الرابع: استراتيجية البرنامج 25
أ) ركائز الاستراتيجية 29
ب) الاعتبارات الاستراتيجية 33
ج) التعارضات والاعتمادات مع البرامج الأخرى 35

الفصل الخامس: محفظة المبادرات 37
أ) محفظة المبادرات 38
ب) المبادرات المحورية 49
ج) المبادرات المكتملة 57

الفصل السادس: خطة تنفيذ استراتيجية الادخار والتثقيف والشمول المالي 63

الفصل السابع: ركيزة التقنية المالية 80

الفصل الثامن: الممكنات 98
أ) الحوكمة والتشغيل 90
ب) المخاطر والإجراءات اللازمة للتخفيف منها 100

الفصل
الأول

برنامج تطوير القطاع المالي

أ) وصف برنامج تطوير القطاع المالي

ب) أهداف رؤية السعودية 2030 ذات العلاقة المباشرة بالبرنامج

ج) أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة غير المباشرة

1. برنامج تطوير القطاع المالي

أ) وصف برنامج تطوير القطاع المالي

أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في 21 رجب 1438هـ الموافق 24 أبريل 2017م، إحدى عشر برنامجاً تنفيذياً لتحقيق رؤية السعودية 2030، ومن أبرز هذه البرامج برنامج تطوير القطاع المالي الذي يهدف إلى دعم نمو الاقتصاد الوطني والمساهمة في تحقيق أهداف البرامج الأخرى للرؤية.

يرتكز دور البرنامج على تطوير قطاع مالي متنوع وفعّال لتعزيز تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، كما يسعى إلى تحفيز الادخار والتمويل والاستثمار من خلال تطوير وتعميق مؤسسات القطاع المالي وتحسين السوق المالية السعودية لتصبح سوقاً مالية متقدمة مع الحفاظ على استقرار القطاع المالي ومتانته بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية..

ب) أهداف رؤية السعودية 2030 ذات العلاقة المباشرة ببرنامج تطوير القطاع المالي

انطلاقاً من محوري "اقتصاد مزدهر" و"وطن طموح"، اللذين يشكلان جزءاً من محاور رؤية السعودية 2030، تم تحديد ثلاثة أهداف رئيسية ضمن برنامج تطوير القطاع المالي وهي:

الهدف الأول: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص.

الهدف الثاني: تطوير سوق مالية متقدمة.

الهدف الثالث: تعزيز وتمكين التخطيط المالي.

ج) أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة غير المب

يسهم برنامج تطوير القطاع المالي بشكل غير مباشر، في دعم تحقيق (21) هدفاً إضافياً من الأهداف الاستراتيجية لرؤية السعودية 2030.

1. زيادة نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز
2. تعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين والاستفادة منها
3. تنمية الاقتصاد الرقمي
4. توطين الصناعات الواعدة
5. توطين الصناعات العسكرية
6. تطوير قطاع التجزئة
7. تطوير قطاع السياحة
8. زيادة نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية
9. إطلاق قطاعات جديدة من خلال صندوق الأستثمارات العامة
10. تحرير الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص
11. خصخصة خدمات حكومية محددة
12. تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي
13. تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية
14. تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين
15. دعم الشركات الوطنية الكبرى لتعزيز ريادتها عالمياً
16. تطوير الشركات المحلية الواعدة إلى شركات رائدة إقليمياً وعالمياً
17. زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة
18. جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
19. زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد
20. إتاحة فرص تملك السكن الملائم للأسر السعودية
21. دعم نمو القطاع غير الربحي

الفصل
الثاني

تطلعات برنامج تطوير القطاع المالي

أ) طموحنا في 2030م

ب) التزامنا في 2025م

ج) مؤشرات ومستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي

2. تطلعات برنامج تطوير القطاع المالي

أ) طموحنا في 2030م

يهدف البرنامج إلى إنشاء قطاع مالي مزدهر يسهم بشكل رئيسي في تمكين تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030. وبحلول العام 2030م، يُتوقع أن ينمو القطاع بشكل كافٍ لدعم تمويل أهداف الرؤية، مع توفير مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات من خلال الجهات الفاعلة التقليدية والناشئة حديثاً، بالإضافة إلى تمكين كل مواطن من الوصول إلى النظام المالي، وتحقيق مستوى عالٍ من الأتمتة، مع الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال:

أولاً، ومن حيث الحجم، يُتوقع أن ينمو القطاع المصرفي لتحقيق إجمالي أصول مصرفية تبلغ 4,553 مليار ^ سعودي في العام 2030م من 2,631 مليار ^ سعودي المسجلة في العام 2019م*.

ثانياً، يُتوقع أن يمر القطاع بتغيير تحويلي من حيث التنوع، فمن جهة سترتفع القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي إلى 88% في العام 2030م من نسبة 66.5% المسجلة في العام 2019م (باستثناء اكتتاب أرامكو)، ومن جهة أخرى، سيفتح القطاع أبوابه أمام الجهات الفاعلة الناشئة (كشركات التقنية المالية) لدفع الابتكار والمنافسة وبلوغ 525 شركة بحلول العام 2030م.

ثالثاً، يهدف البرنامج إلى زيادة نسبة تملك الحسابات المصرفية بين البالغين، كما يهدف إلى إحداث تحول نحو تمويل الأصول الإنتاجية التمويلية، مثل إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبناءً على ذلك سترتفع حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المصارف إلى 20% في العام 2030م مقارنة بمستواها البالغ 5.7% في العام 2019م.

رابعاً، يعد قطاع التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية التي تواكب مجمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى وتسهم في دعمها والمحافظة على استقرارها، حيث أن هناك رابطاً مباشراً وتأثيراً متبادلاً بين تطور التأمين من جهة وتطور الاقتصاد بشكل عام من جهة أخرى، وتعتبر مساهمة قطاع التأمين في الاقتصادات الناشئة فعالة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن يصل إجمالي الأقساط المكتتبة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 4.3% بحلول العام 2030م من نسبة 1.9% المسجلة في العام 2019م.

خامساً، يتصور البرنامج بنية تحتية رقمية تؤدي إلى مجتمع أقل استخدامًا للنقود، وبناءً على ذلك سترتفع حصة العمليات غير النقدية إلى 80% في العام 2030م من نسبة 36% المسجلة في العام 2019م، ونتيجةً لذلك سيوفر القطاع تجربة متميزة للعملاء ويحقق كفاءة تشغيلية أعلى.

وأخيراً، يهدف البرنامج إلى الحفاظ على الاستقرار المالي، وسيضمن ذلك استدامة للقطاع بشكل عام على المدى الطويل واستمرار تمكينه للقطاع المالي، ولتحقيق هذا الهدف، صُمم البرنامج ليتوافق مع المعايير الدولية للاستقرار المالي، بما في ذلك متطلبات بنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

*خط الأساس المستخدم هو للعام 2019م

ب) التزامنا في 2025م

حدد البرنامج مجموعة من الالتزامات لتحقيقها بحلول العام 2025م، والتي ستشكل الأسس اللازمة لتحقيق طموحات رؤية السعودية 2030م وهي:

أولاً، لضمان تحقيق النمو المطلوب في قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة إجمالي أصول القطاع المصرفي لتبلغ 3,515 مليار ^ سعودي بحلول العام 2025م مقارنةً مع 2,631 مليار ^ سعودي المسجلة في العام 2019م.

ثانياً، من أجل زيادة تنويع هيكل قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 80.8% بحلول العام 2025م من اصل 66.5% المسجلة في العام 2019م، وحجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 24.1% بحلول العام 2025م من اصل 14% المسجلة في العام 2019م، بالإضافة إلى ذلك تم فتح المجال للجهات الفاعلة بإطلاق التراخيص لعدد من شركات التقنية المالية في مجال المدفوعات مع مراعاة ما تم الترخيص له في مجالات أخرى مثل التأمين والتمويل وغيرها.

ثالثاً، من أجل تعزيز طموحات شمولية قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المصارف إلى 11% بحلول العام 2025م مقارنة مع 5.7% في العام 2019م.

رابعاً، من أجل تطوير قطاع تأمين مستدام ومزدهر في المملكة يساهم في دعم نمو القطاع الخاص، يلتزم البرنامج بزيادة إجمالي الأقساط المكتتبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 2.4% بحلول العام 2025م من نسبة 1.9% المسجلة في العام 2019م.

خامساً، وبهدف تحقيق الطموحات ذات الصلة بالأتمتة، وتحديداً التوجه لمجتمع أقل استخدامًا للنقود، يلتزم البرنامج بزيادة حصة المعاملات غير النقدية إلى 70% بحلول العام 2025م مقارنة مع 36% المسجلة في العام 2019م.

وأخيراً، ومن أجل ضمان الاستقرار المالي الشامل لقطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بالمعايير الدولية ذات الصلة بالاستقرار المالي، بما في ذلك متطلبات بنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

مؤشرات على مستوى كل ركيزة

الركيزة الاستراتيجية	اسم المؤشر	خط الأساس*	2020	2021	2022	2023	2024	2025
تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص	أصول القطاع المصرفي مليار ^	2,631	2,905	3,111	3,156	3,337	3,433	3,515
	نسبة الائتمان الخاص من الناتج المحلي الاجمالي**	%49	-	-	-	%65.8	%63.2	%65.9
	إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	%1.9	%2.0	%2.1	%2.2	%2.3	%2.4	%2.4
	عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية ***	82	-	-	116	150	186	230
	قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)	%5.7	%6	%7	%8	%9	%10	%11
	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ^	33.1	40	41	42	43	44	45
	نسبة تغطية التأمين - الصحي (%)	%33	%35	%37	%39	%41	%43	%45
	نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)	%39.6	%48	%54	%60	%66	%71	%77
	حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	%36	%49	%55	%60	%63	%66	%70

* العام 2019

**تم تحديث المنهجية الخاصة بقياس مؤشر "نسبة الائتمان الخاص من الناتج المحلي الاجمالي" بما يتماشى مع المعايير الدولية، وقد تم اعتماد القيم المحدثة بدءًا من عام 2023م

***تم اعتماد خط الأساس لمؤشر"عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية" لعام 2021م

(جدول رقم 6)

الركيزة الاستراتيجية	اسم المؤشر	خط الأساس*	2020	2021	2022	2023	2024	2025
تطوير سوق مالية متقدمة	عدد الإدراجات في السوق المالية	6	16	20	24	24	24	26
	القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)**	%66.5	%72	%75	%77	%78.1	%79.4	%80.8
	حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%14	%15.6	%17.2	%18.7	%20.1	%22.1	%24.1
	الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%16.9	%22	%23.8	%25.6	%27.4	%29.4	%31
	حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	%36	%37	%38	%40	%41	%42	%44
	نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)	%13.3	%14	%15	%16	%16.5	%17	%17.5
	نسبة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)	%40.9	%41	%42	%43	%44	%45	%46
	قيمة الاستثمار في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء مليون ^	9304	9578	9879	20074.6	25628.8	31184	36738.3
	نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)	%82.0	%70	%70	%90	%90	%90	%90

* العام 2019

**باستثناء شركة أرامكو السعودية

الفصل
الثالث

الوضع الحالي

أ) التحديات الأساسية

ب) الجهود الحالية

ج) التوجهات العالمية والمحلية في القطاع المالي

3. الوضع الحالي

قبل تصميم استراتيجية البرنامج، تمت دراسة الوضع الحالي من زاويتين: الأولى تتعلق بالتحديات الرئيسية الراهنة، والثانية بالجهود التحويلية الحالية التي تندرج ضمن نطاق البرنامج وتتوافق مع طموحاته، ويوضح هذا القسم كلا الجانبين بالتفصيل.

أ) التحديات الأساسية

1. الاعتماد الكبير على التمويل المصرفي

يعد التمويل المصرفي المحرك الرئيس للقطاع المالي، فقد بلغ حجم التمويل الممنوح من سوق الأسهم وسوق أدوات الدين 123 مليار ^ خلال العام 2019م، مقارنة بحجم الأئتمان المصرفي القائم بنهاية العام 2019م والذي بلغ 1,553 مليار ^.

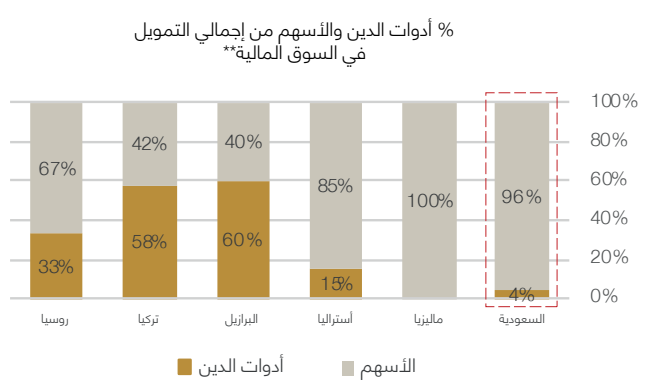

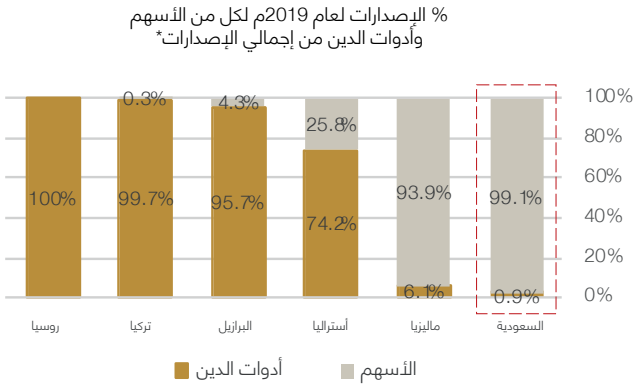

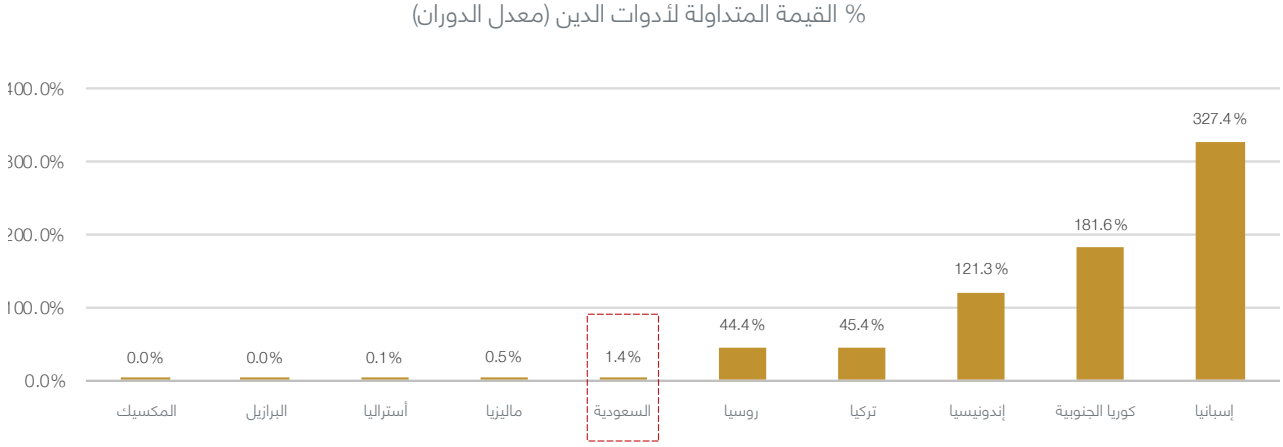

تبدو سوق أدوات الدين في المملكة محدودة الحجم بشكل عام، وعلاوةً على ذلك، تبدو سوق أدوات الدين مفتقرة تماماً إلى السيولة.

* تم احتساب نسبة إصدارات أدوات الدين المدرجة في الأسواق (طرحاً عاماً)، ونسبة إصدارات الأسهم إلى مجموع الإصدارات (الأسهم وأدوات الدين).
** تم احتساب نسبة الأسهم (القيمة السوقية)، وأدوات الدين القائمة إلى مجموع القيمة السوقية بالإضافة إلى إصدارات أدوات الدين القائمة.
إيضاح: إصدارات أدوات الدين المدرجة في الأسواق (طرحاً عاماً) ولا تشمل الطرح الخاص المتداولة خارج المنصة (OTC)

ويعد التركز كبيرًا في سوق الأسهم، إذ يبلغ إجمالي القيمة السوقية لشركة سابك والقطاع المصرفي أكثر من 49% من القيمة السوقية الإجمالية لسوق الأسهم بنهاية العام 2019م، ويهدف البرنامج إلى معالجة هذا التحدي لتنويع القطاع بشكل مماثل لدول المقارنة الأخرى.

% التركز لأكبر عشر شركات مدرجة في أسواق عدد من الدول لعام 2019م*

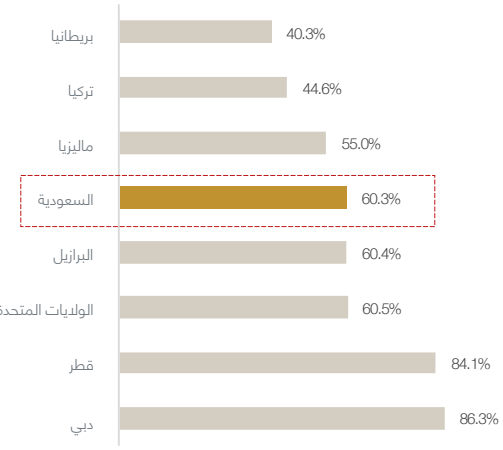

% الشركات حسب أحجامها للشركات المدرجة لعدد من الدول لعام 2019م**

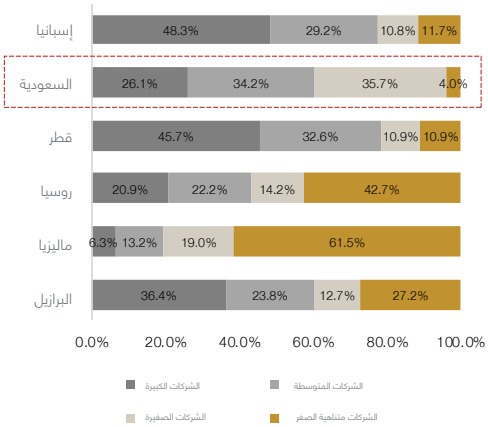

تركز عالٍ لسوق الأسهم نسبياً للأسهم العشرة الأولى وفق رأس المال السوقي، لكن عدد أسهم الشركات ذات رأس المال الكبير محدود نسبياً بالمقارنة مع النظراء الإقليميين.

مصدر الرسومات البيانية: الاتحاد العالمي للبورصات WFE
* بإستثناء تأثير شركة أرامكو
** الشركات الكبيرة: القيمة السوقية تتجاوز 1.3 مليار دولار أمريكي
الشركات المتوسط: القيمة السوقية تتراوح بين 200 مليون دولار و1.3 مليار دولار
الشركات الصغيرة: القيمة السوقية تتراوح بين 65 مليون دولار و200 مليون دولار
الشركات متناهية الصغر: القيمة السوقية أقل من 65 مليون دولار أمريكي

وعلاوةً على ذلك، تمتلك المملكة العربية السعودية صناعة وليدة لإدارة الاصول، إذ بلغت نسبة الأصول المدارة محلياً إلى مجمل الناتج المحلي 16.9% في العام 2019م، ويؤثر ذلك أيضاً على طبيعة نشاط التداول في سوق الأسهم، فحصة الاستثمار المؤسسي في التداول منخفضة، إذ تبلغ 41% كما تم قياسها في العام 2019م.

مقارنة بين تداولات المستثمرين وفقاً لنوعيهم (أفراد/مؤسسات) لعدد من أسواق الدول لعام 2019*

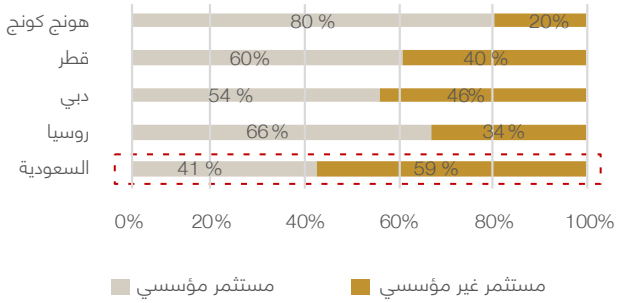

مقارنة بين ملكية المستثمرين وفقاً لموقعهم الجغرافي (محليين/أجانب) لعدد من أسواق الدول لعام 2019**

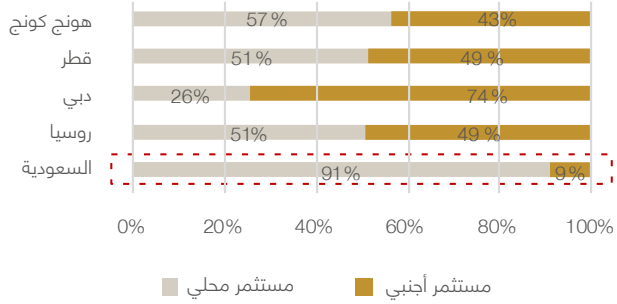

مصدر الرسومات البيانية: هيئة السوق المالية، مجموعة تداول السعودية
* بيانات المملكة العربية السعودية كما في 2019م
** بيانات المملكة العربية السعودية كما في 2019م، وبإستثناء تأثير شركة أرامكو

2. فجوات في الشمول المالي والتمويل الإنتاجي

أحد عوامل النجاح الرئيسية للقطاع المالي المزدهر هو قدرته على خدمة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الاقتصادية، وفي العام 2018م، بلغت نسبة الذين يمتلكون حسابًا مصرفيًا من البالغين في المملكة العربية السعودية 71%، بينما سجلت الأسواق المتقدمة نسبة شمول تجاوزت 90%، وبصورة أكثر تحديداً كانت نسبة الشمول المالي بين النساء البالغات 58.2%، كما بلغت نسبة الشمول المالي بين الرجال والنساء في المناطق النائية 78.8% للعام2017.

المملكة متأخرة عن أقرانها من ناحية حصة أصحاب الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية

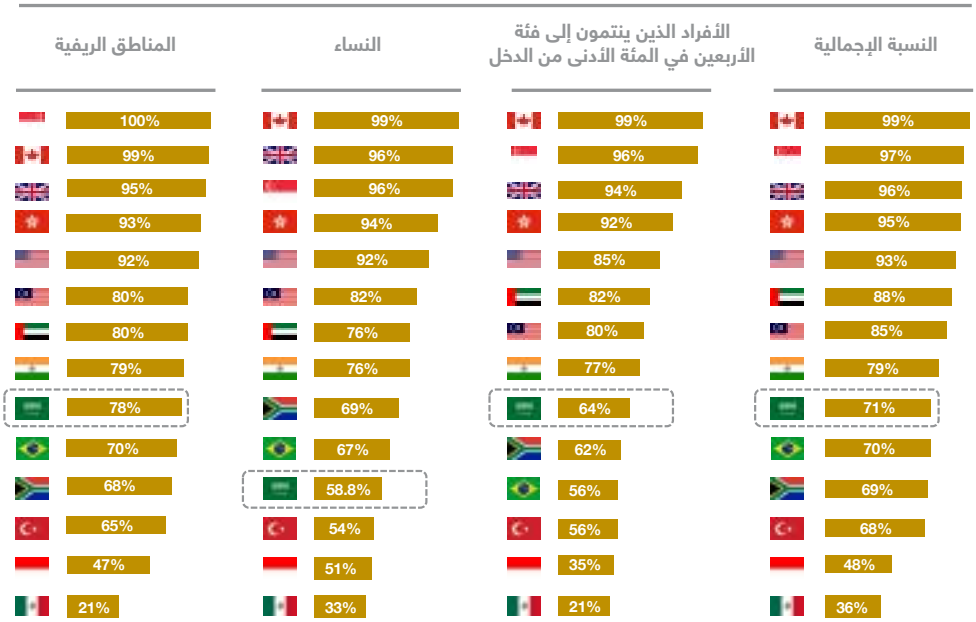

وما زال في القطاع مجال كبير لزيادة تحسين تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال القطاع البنكي العامل في المملكة، فبنهاية العام 2019م بلغت نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من إجمالي محفظة التمويل للقطاع البنكي نحو 5.7% وأخيرًا، فإن تعزيز شركات المعلومات الائتمانية والتصنيف الائتماني سيحسن من قدرات تقييم المخاطر في المملكة.

قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (2019)

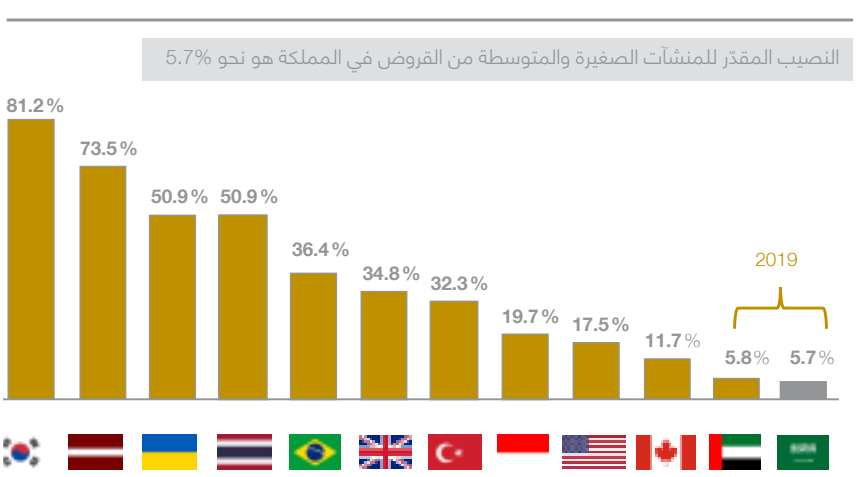

3. تطوير البنية التحتية للأتمتة

يتحول القطاع المالي بسرعة نحو مستوى أعلى من الأتمتة على غرار معظم القطاعات الأخرى. وبالرغم من استثمار المملكة العربية السعودية كثيراً في مختلف مكونات البنية التحتية التقنية (مثل البنية التحتية لأنظمة المدفوعات)، إلا أنه ما زال هناك مجال كبير لتحسين استخدام هذه البنية التحتية والدفع باتجاه مجتمع أقل استخدامًا للنقود، وفي العام 2019م بلغت حصة المعاملات غير النقدية 36% من إجمالي معاملات الدفع بما فيها النقد.

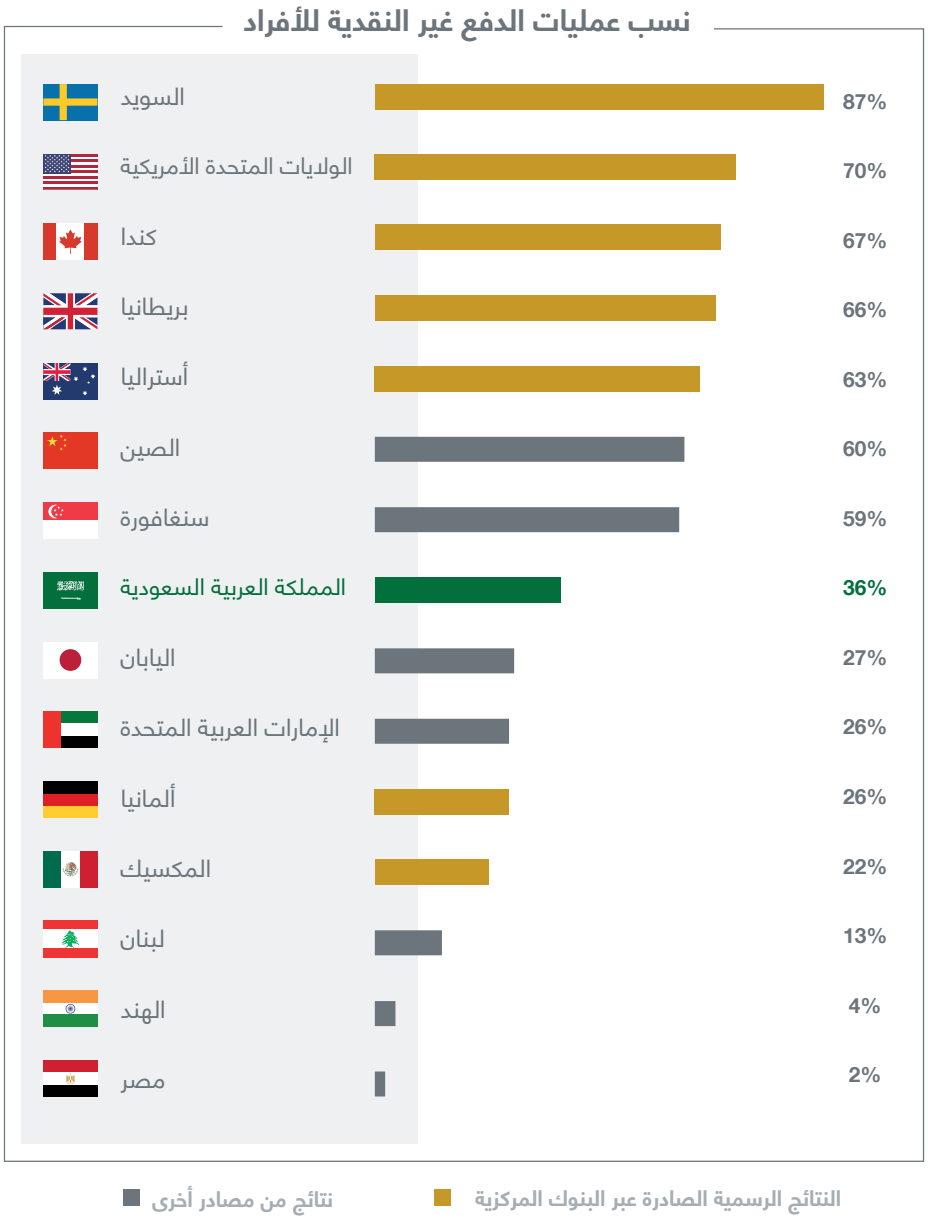

المصادر من البنوك المركزية: Bank of Canada, RBA, Sveriges Riksbank, Federal Reserve Bank of Atlanta, Deutsche Bundesbank, SAMA
المصادر الأخرى: Accenture , Euromonitor , UK Finance , UBS, INEGI, Payfort, Medici , McKinsey Report , Nippon, STATISTA

4. مؤشرات التقنية المالية العالمية

مؤشر المراكز المالية العالمية -التقنية المالية 2021

1. نيويورك / الولايات المتحدة
2. شنغهاي / الصين
3. لندن / المملكة المتحدة

80. الرياض/السعودية

يحلل المؤشر المراكز المالية العالمية من حيث عروض التقنية المالية. طُلب من المشاركين في الاستطلاع تحديد العناصر الأربعة المهمة لسؤالين

مؤشر التقنية المالية العالمي- 2021

1. سان فرانسيسكو / الولايات المتحدة
2. لندن / المملكة المتحدة
3. نيويورك / الولايات المتحدة

106. الرياض/السعودية

آلية الاحتساب من 3 مقاييس: الكمية والجودة والبيئة للتحقق من مكان حدوث ابتكار التقنية المالية.

مؤشر التنافسية الرقمي للمعهد الدولي للتنمية الإدارية 2021

1. الولايات المتحدة
2. هونج كونج
3. السويد

34. الرياض/السعودية

يقيس المؤشر قدرة واستعداد الاقتصادات لتبني واستكشاف التقنيات الرقمية كمحرك رئيسي للتحول الاقتصادي في الأعمال والحكومة والمجتمع

5. تحديات القطاع البنكي

من أهم التحديات التي تواجه المصارف تطبيق المعايير الصادرة عن المنظمات واللجان الدولية منها على سبيل المثال لا الحصر معيار IFRS9 «الأدوات المالية»، كما تواجه المصارف تحدياً في تطوير الأنظمة الداخلية لتسهيل عملية تقديم المنتجات والخدمات للعملاء، وهي الالتزام بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة كتعليمات الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، بالإضافة إلى ذلك ظهور منافسين (شركات المدفوعات) يقدمون منتجات بنكية مثل البطاقات الرقمية وخدمات التحويل، وتُقدم هذه الخدمات برسوم أقل من الرسوم البنكية ومميزات أفضل من المميزات الموجودة في المنتجات البنكية.
يحل نموذج « الخسارة الائتمانية المتوقعة» وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (9) محل نموذج «الخسارة المحققة» في معيار المحاسبة الدولية رقم (39)، ويتطلب المعيار وجود الرؤية المستقبلية والأخذ في الاعتبار سيناريوهات الاقتصاد الكلي والتغيرات في المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة التي تساعد في الاعتراف المبكر لخسائر الائتمان المتوقعة.

البنوك والمصارف العاملة في المملكة بدأت في تطبيق متطلبات المعيار ابتداءاً من 2018/1/1م، ويجدر بالذكر أنه منذ إصدار المعيار العام 2014م، اتخذ البنك المركزي عدة خطوات لضمان سلاسة تطبيق المنهجية الجديدة للمعيار، حيث ساعدت هذه الخطوات على نجاح تطبيق المعيار للقطاع المصرفي السعودي.

ب) الجهود الحالية

عند تصميم البرنامج، تم مراجعة الاستراتيجيات والمبادرات القائمة التي حددتها الجهات المساهمة في البرنامج، وتم تحديد عدد من المبادرات التي تعمل عليها من قبل: وزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة الاستثمار،ووزارة التعليم، والبنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية، وهيئة التأمين، وبنك منشآت،وعدد من الجهات ذات العلاقة. وقد استعرضنا تفاصيل وأثر المبادرات في الفصول اللاحقة في محفظة مبادرات البرنامج.

ج) التوجهات العالمية والمحلية في القطاع المالي

أبرز التوجهات العالمية والمحلية التي تؤثر على قطاع مقدمي خدمات الأوراق المالية:

1. صعود التقنية المالية FinTech

في السنوات القليلة الماضية، استفاد قطاع الخدمات المالية بشكل كبير من التطور التقني لتمكين بنية تحتية أكثر كفاءة للسوق وزيادة الوصول إليه، ومن منظور عالمي فأن أسواق التقنية المالية ضخمةٌ وتتزايد وتستمر في النمو بصورة واضحة وسريعة، حتى بدأت الحكومات بالتركيز على التقنية المالية كخيار مثالي للتنويع الاقتصادي والمساهمة في النمو الاقتصادي، إذ أطلق البنك المركزي العديد من اللوائح والأنظمة لتنظيم قطاع التقنية المالية في المملكة.

2. بروز موضوع المصرفية المفتوحة

أ. أحد أهم المواضيع الجديدة والمهمة على الساحة العالمية والتي بدأ بالانتشار والتطبيق بين مختلف دول العالم، تعد نشأة خدمات المصرفية المفتوحة مرتبطاً بإصدار البرلمان الأوروبي لتوجيهات خدمات الدفع المعدلة (PSD2) في العام 2015م، والتي تهدف لتعزيز تطوير واستخدام المدفوعات المبتكرة عبر الإنترنت والهاتف المحمول من خلال الخدمات المصرفية المفتوحة، حيث أخذت حيز التنفيذ في العام 2018م، كما ساهم النظام الأوروبي لحماية البيانات العامة (GDPR) الصادر في العام 2018م، بإعطاء العملاء الخيار في مشاركة بيانتهم الشخصية و إلزام الشركات التي تخزن أو تستخدم بيانات العملاء بالعديد من المعايير و الإجراءات لحماية العملاء والوقاية من مخاطر الاحتيال، علماً أن جهود الاتحاد الأوروبي كان جوهرها الرئيسي زيادة المنافسة والابتكار في القطاع المصرفي، تبعها تطبيق المملكة المتحدة لخدمات المصرفية المفتوحة الذي جعلها من الدول الرائدة في هذا المجال، حيث أصدرت توجيهاً يفرض على البنوك الكبيرة بإلزامية مشاركة بيانات العملاء خلال فترة زمنية محددة مع جهات طرف ثالث مرخصة من قبل هيئة السلوك المالي (FCA) لتقديم خدمات المصرفية المفتوحة وفقاً لمعايير ومواصفات محددة، كما أطلقت العديد من الدول الأخرى مبادرات تخدم المصرفية المفتوحة قائمة على النماذج المطبقة في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بعضها انتهجت المنهج الإلزامي كأستراليا والبحرين، والأخرى انتهجت المنهج التعاوني والقائم على توفير السلطات التشريعية للتوجيه، والمعايير الخاصة بمشاركة البيانات والمواصفات الفنية دون إلزام البنوك على مشاركة بيانات العملاء، كسنغافورة وهونج كونج.

ب. أعلن البنك المركزي السعودي «ساما» إصدار «سياسة المصرفية المفتوحة»، التي في حال تطبيقها سوف تمكن عملاء البنوك من إدارة حساباتهم البنكية، ومشاركة البيانات بشكل آمن، حيث يتاح للعملاء السماح للطرف الثالث من مزودي الخدمات بالوصول إلى المعلومات البنكية الخاصة به من خلال موافقة صريحة وواضحة، ومن ناحية أخرى يمكن للعملاء الاستفادة من أفضل المنتجات والخدمات المالية بدءاً بدمج جميع الحسابات في لوحة تحكم واحدة، وانتهاءً بإيجاد أنماط أكثر سلاسة في الأنشطة المصرفية اليومية، كما قام البنك المركزي السعودي بدراسة التجارب الدولية في تطبيق المصرفية المفتوحة وجمع آراء المشاركين في القطاع المالي المحلي حولها، وكان الهدف من الدراسة هو لتقييم التأثير المحتمل للمصرفية المفتوحة على القطاع المالي السعودي، والعمل على تحديد النهج الأنسب لتطبيقها في المملكة العربية السعودية، حيث تتألف رحلة تبني مشروع المصرفية المفتوحة المعمول به بالبنك المركزي السعودي من ثلاث مراحل رئيسية منفصلة وهي مرحلة التصميم، التنفيذ، الإطلاق، ومن خلال هذه المراحل سيعمل البنك المركزي السعودي مع المشاركين من القطاع المالي لبناء منظومة المصرفية المفتوحة، مما يؤدي إلى الوصول إلى إطار العمل الأمثل لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة في القطاع.

3. التقدم في التقنية

شهد مجال الاستثمار والتداول وأسواق المال في السنوات الأخيرة تقدماً تقنياً هائلاً، حيث أصبح هناك أشكالاً جديدة للاستثمار والتداول في مختلف قطاعات المال، كقطاع الاستثمارات البديلة الذي شهد العديد من التقنيات الجديدة أبرزها تقنية سلسلة الكتل، ومن المتوقع استمرار هذا التطوّر وارتفاع الطلب على البيانات الضخمة، والتحليلات المتقدمة، والخدمات السحابية في السنوات القادمة.

4. ارتفاع الطلب على الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات "ESG"

انتقل الاستثمار المستدام إلى مقدمة أولويات برنامج العمل في العالم، وازداد الاهتمام لدى الأوساط الاستثمارية في إطار عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات "ESG"، قبل كلمة وسياسات المخاطر المتعلقة بها حتى أصبحت ضرورة لتحديد استراتيجيات استدامة الأعمال، وجزء من رؤى الحوكمات عالمياً التي تولي هذه الأبعاد أهمية قصوى.

5. أتمتة قطاع التأمين

أ. يشهد العالم حالياً تطوراً ملحوظاً على صعيد قطاع التأمين والتقنية المالية المتعلقة بالتأمين بشكل خاص، وذلك لمعالجة التحديات في قطاع التأمين من خلال توفير حلول تقنية ومبتكرة تساهم في تسهيل تجربة المستفيدين وأصحاب العلاقة من مشرعين وخلافهم، حيث ظهرت العديد من الخدمات التقنية في مجال تأمين المركبات مثل تمكين رفع المطالبات الناتجة عن الحوادث أو تقدير تكاليف الحوادث المرورية البسيطة وتسهيل رفع الاعتراضات من خلال المواقع والتطبيقات الإلكترونية، علاوةً على التقنيات التي تُقيم جودة القيادة للمركبات ومنح الخصومات اللازمة لأصحاب سلوك القيادة الآمن، ومن ضمن الحلول التقنية النامية في قطاع التأمين الذكاء الاصطناعي والمستخدمة في تقديم الخدمات التأمينية للمستفيدين.

ب. وفي سبيل مواكبة التوجهات العالمية المتسارعة والتطورات في صناعة التأمين حول العالم في مجال خدمات التأمين، وتشجيعاً لشركات التأمين ووسطاء التأمين على البيع الإلكتروني لوثائق التأمين، منح البنك المركزي السعودي موافقات للتشغيل التجريبي لعدة شركات وساطة تأمين في العام 2018م، ومن منطلق مواكبة هذا التحول التقني، وتذليل التحديات التنظيمية لتطوره، أصدر البنك المركزي السعودي قواعد تنظم أعمال وساطة التأمين الإلكتروني في مطلع العام 2020م، وتهدف هذه القواعد إلى تسهيل دخول رواد الأعمال تحت تنظيم يضمن تسهيل ممارسة هذا النشاط مع حفظ حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من التغطية التأمينية وتقديم الخدمات التأمينية بأفضل المعايير.

الفصل
الرابع

استراتيجية البرنامج

أ) ركائز الاستراتيجية

ب) الاعتبارات الاستراتيجية

ج) التعارضات والاعتمادات مع البرامج الأخرى

4. استراتيجية البرنامج

يلخص هذا القسم الاستراتيجية التي سيرتكز عليها تنفيذ البرنامج وإنجاز الطموحات والالتزامات المذكورة أعلاه، ويتألف هذا القسم من الركائز الاستراتيجية، والاعتبارات الاستراتيجية، والتعارضات المتوقعة على مستوى البرنامج، وتندرج تحت مظلة برنامج تطوير القطاع المالي عدة قطاعات فرعية تشمل البنوك والتأمين، والاستثمار، وأسواق، الأسهم، والدين، كما أن البرنامج يركز في مبادراته على القطاعات الفرعية والنشاطات المتفرغة منها.

كما تم الأخذ بعين الاعتبار في مرحلة بناء الاستراتيجية العديد من التوجهات العالمية والمحلية التي تأثر بشكل مباشر على القطاع المالي العالمي، وبوجه أخص القطاع المالي المحلي، فعلى سبيل المثال تزايد الطلب على المنتجات والخدمات المالية المطابقة للشريعة الإسلامية، المتغيرات التقنية للتداولات للأوراق المالية والسندات عالميا، وارتفاع عدد التعاملات الالكترونية وتأثيرها على القطاع وبنيته.
تسعى الاستراتيجية إلى تطوير اللوائح والأنظمة والبنية التحتية التابعة للقطاع المالي، وبوجه أخص المشرعين، كما يهدف البرنامج إلى زيادة تعميق سوق أدوات الدين وسوق الأسهم من خلال إتاحة خيارات أكثر تنوعاً للاستثمار على الصعيد الحكومي بشكل عام والقطاع الخاص بشكل خاص، وعمل البرنامج في استراتيجيته على تمكين الجهات المالية (كالمصارف وشركات التأمين وشركات الاستثمار والخ) في دعم نمو الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص، ولا تركز استراتيجية البرنامج في المرحلة الحالية على التمويل المقدم من مؤسسات الائتمان المتخصصة الحكومية (مثل صندوق التنمية الوطني، صندوق التنمية الصناعي، وصندوق التنمية الزراعي، والخ)، مع العلم بأنه تم الأخذ بالاعتبار الأدوات المالية المقدمة من مؤسسات الائتمان المتخصصة الحكومية لضمان عدم الازدواجية في الاستراتيجية الحالية وقت تخطيط المبادرات.

تشمل استراتيجية البرنامج القطاعات الفرعية التي تشرف عليها الجهات التشريعية المحلية، وهم:

1. قطاع البنوك وقطاعاته الفرعية: وشمل ذلك على سبيل المثال الخدمات البنكية للأفراد، التمويل بجميع أنواعه، الادخار والمنتجات الادخارية، وذلك بهدف المحافظة على سلامة ومتانة النظام المصرفي، وتحديد المخاطر بأشكالها المختلفة وتقويمها وقياسها ومعالجتها، من خلال مراقبة رؤوس الأموال، ومستويات سيولة وربحية القطاع، بالإضافة إلى اختبارات الجهد للقطاع المصرفي ومراقبة مؤشرات سلامته المالية، لضمان قدرته على تحمل الصدمات، وحث البنوك على استخدام التقنية لتقديم المنتجات والخدمات البنكية.

2. قطاع التأمين وقطاعاته الفرعية: وشمل شركات التأمين، وشركات إعادة التأمين، وشركات الخدمات المساندة (مثل شركات وساطة تأمين وإعادة تأمين وشركات وكالة تأمين وشركات المعاينة وتقدير الخسائر وشركات تسوية المطالبات التأمينية وشركات الخدمات الإكتوارية).

3. قطاع التمويل وقطاعاته الفرعية: وشمل ذلك على سبيل المثال شركات تمويل عقاري وشركات تمارس أنشطة تمويلية غير عقارية وشركات مختصة بتمويل الأنشطة متناهية الصغر وشركات لإعادة التمويل العقاري وشركات تسوية المطالبات التأمينية وشركات الخدمات الإكتوارية.

وذلك بهدف تطوير و تعزيز نمو قطاع التمويل، وتقديم حلول مبتكرة ومنتجات متنوعة تخدم جميع الفئات.

4. قطاع المدفوعات والتقنيات المالية: ويشمل ذلك على سبيل المثال نظم وشركات المدفوعات التي تمارس أنشطة المحافظ الإلكترونية، والحسابات التجميعية لنقاط البيع والدفع للتجار عبر الإنترنت والفواتير أو المراسلات المالية ومشاركة بيانات الحسابات أو تسليم أوامر الدفع، وذلك بهدف تطوير وتعزيز نمو قطاع المدفوعات وفتح المجال لمزيد من الجهات وشركات المدفوعات لتقديم حلول تعتمد على التقنية والابتكار لخدمات ومنتجات لجميع شرائح الأعمال وتحسين تجربة المستخدم.

5. تضم (مجموعة تداول السعودية) أربعة شركات تابعة هي: (تداول السعودية) كسوق للأوراق المالية، وشركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة)، وشركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)، وشركة (وامض) المتخصصة في الخدمات والحلول التقنية القائمة على الابتكار؛ حيث تتولى هيئة السوق المالية مسؤولية الترخيص لها لممارسة أعمالها وتوضيح اللوائح التنفيذية المتعلقة بها، ويُحظر على أي شخص ممارسة أي من أعمال السوق أو مركز الإيداع أو مركز المقاصة أو تأسيسها أو تشغيلها إلا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة، على أن تكون صفتها النظامية شركة مساهمة.

6. مؤسسات السوق المرخص لها: حيث تتولى هيئة السوق المالية تنظيم أعمال هذه المؤسسات وتحديد إجراءات وشروط الحصول على التراخيص اللازمة لممارسة أعمالها وبيان قواعد السلوك التي يجب على هذه المؤسسات الالتزام بها أثناء قيامها بعملها وكذلك قواعد وأحكام ممارسة الأعمال والنظم والإجراءات الرقابية والأحكام المتعلقة بأموال وأصول العملاء.

7. الشركات المدرجة في السوق المالية: حيث تتولى هيئة السوق المالية وضع القواعد والمعايير المنظمة لإدارة الشركات المدرجة لضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة والتي تكفل حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة.

8. المتداولون والمتعاملون في السوق المالية: حيث تسعى هيئة السوق المالية لرفع وتعزيز مستوى الوعي بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، ورفع مستوى الثقافة المالية والاستثمارية، ليساهم في زيادة مستويات الثقة والحصيلة المعرفية والمهارية اللازمة لإدارة الأدوات الاستثمارية، ورفع الوعي العام لدى المستثمرين والمشاركين في السوق المالية بأبرز حقوقهم العامة والخاصة المكفولة لهم بحكم الأنظمة واللوائح.

9. المنشآت ذات الأغراض الخاصة: وهي المنشآت المرخص لها بإصدار أدوات دين من هيئة السوق المالية بموجب القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة، وتتمتع بالذمة المالية والشخصية الاعتبارية المستقلة، وتنتهي المنشأة بانتهاء الغرض الذي أسست من أجله، وذلك وفقاً للقواعد والأحكام التي تصدرها الهيئة.

10. شركات ووكالات التصنيف الائتماني: حيث تتولى هيئة السوق المالية تنظيم ممارسة نشاطات التصنيف الائتماني ومراقبتها، وتحديد إجراءات وشروط الحصول على الترخيص اللازم لممارستها.

11. المنتجات الاستثمارية في السوق المالية (الصناديق الاستثمارية): تتولى هيئة السوق المالية تنظيم تأسيس صناديق الاستثمار وتسجيلها وطرح وحداتها وإدارتها وعملياتها والإشراف على جميع النشاطات

المرتبطة بها.

12. مقدمي منتجات التقنية المالية المصرح لهم من هيئة السوق المالية: حيث تهدف الهيئة إلى دعم مشاريع التقنية المالية في السوق المالية من خلال توفير إطار تنظيمي مبسط يساعد على دعم ابتكارات التقنية المالية داخل المملكة، بحيث يكون هذا الإطار التنظيمي مصمم لتعزيز وتطوير التقنية المالية ويمكّن المشاركين من تقديم واختبار منتجات وخدمات ونماذج الأعمال ذات العلاقة بالتقنية المالية ضمن معايير وفترة زمنية ومتطلبات تنظيمية محددة.

13. مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية: حيث تتولى الهيئة تحديد المعايير والشروط الواجب توفرها في مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة، بما في ذلك اشتراط التسجيل، وشروطه، وإجراءاته، والالتزامات المستمرة على مراجعي الحسابات المسجلين لممارسة عمليات المراجعة للشركات المدرجة وصناديق الاستثمار والسوق والمركز والأشخاص المرخص لهم بممارسة أعمال الأوراق المالية باستثناء نشاطي الترتيب أو تقديم المشورة.

أ) ركائز الاستراتيجية

يتطلب بناء قطاع مالي مزدهر يتيح تحقيقَ أهداف رؤية السعودية 2030 وجود أربعة ركائز استراتيجية:

(جدول رقم 10)

1. تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص
2. تطوير سوق مالية متقدمة
3. تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)
4. التقنية المالية

ملخص الأهداف الرئيسية للركائز الاستراتيجية

الركيزة الاستراتيجية	الأهداف الرئيسية
تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص	1. تعزيز عمق وتنوع الخدمات المالية والمنتجات المعروضة
	2. بناء بنية تحتية مالية متطورة
	3. تطوير قطاع تأمين مزدهر لإدارة المخاطر المالية
	4. تعزيز قدرات العاملين
تطوير سوق مالية متقدمة	1. تسهيل جمع رأس المال من قبل الحكومة والقطاع الخاص
	2. تقديم منصة فاعلة لتشجيع الاستثمار وتنويع قاعدة المستثمرين
	3. توفير بنية تحتية آمنة وشفافة (الحفاظ على استقرار الأسواق المالية)
	4. تعزيز قدرة المشاركين في السوق وتطورهم
تعزيز وتمكين التخطيط المالي	1. تعزيز الوعي والثقافة المالية للأفراد
	2. زيادة عرض واستخدام المنتجات والخدمات المالية
	3. تعزيز الادخار لدى الأفراد
التقنية المالية	1. هوية المملكة بإعتبارها موطن التقنية المالية
	2. الإطار التنظيمي
	3. الوصول إلى السوق والتمويل
	4. تطوير الكفاءات
	5. تمكين البنية التحتية التقنية
	6. الشراكات المحلية والدولية

1. الأهداف الرئيسية لتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص:

1. تعزيز عمق وتنوع الخدمات المالية والمنتجات المعروضة

سيعمل البرنامج على بناء قطاع متنوع وشامل يحفز الابتكار ويوفر الاحتياجات التمويلية لمجموعة أوسع من الجهات الفاعلة الاقتصادية، ومن أجل هذا الهدف سيفتح البرنامج باب القطاع أمام الجهات الفاعلة الناشئة في مجال التقنية المالية، ويزيل ما قد يعيق نمو شركات التمويل، ويتيح التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما سيعزز البرنامج الوصول إلى التمويل وسيحسن المنتجات المعروضة لزيادة تلبية القطاعات الاقتصادية.

2. بناء بنية تحتية مالية متطورة

سيعمل البرنامج على دفع الابتكارات في مجال البنية التحتية للقطاع المالي من خلال تنفيذ «استراتيجية المدفوعات الرقمية المتكاملة» لضمان التقدم نحو عدم استخدام النقد، وذلك من خلال أتمتة إجراءات اعرف عميلك والمعالجة المباشرة (من طرف إلى طرف) في البنوك السعودية، وكذلك ربط وتمكين مقدمي الخدمات بالبنية التحتية للخدمات المالية والمدفوعات بطريقة مبسطة ومناسبة وآمنة، ومن شأن البنية التحتية المعززة أن تمكن الحلول المصرفية من الانتشار على نطاق جغرافي واسع وتحسن تجربة العملاء من خلال تبني معايير فنية أفضل.

3. تطوير قطاع تأمين مزدهر لإدارة المخاطر المالية

سيعزز البرنامج تطوير قطاع تأمين مستدام ومزدهر في المملكة العربية السعودية يساهم في تحسين عملية إدارة المخاطر، ولتحقيق هذا الهدف سيركز البرنامج على تعزيز البيئة التنظيمية القائمة لمعالجة التحديات في قطاع التأمين والعمل على تطبيق وتفعيل تلك التعليمات لضمان المزيد من التطوير والنمو عبر زيادة قدرة الشركات على تحمل المخاطر، إضافةً إلى توفير حلول تقنية مبتكرة تساهم في تسهيل تجربة المستفيدين وأصحاب العلاقة.

4. تعزيز قدرات العاملين

سيعزز البرنامج أيضاً القدرات المهنية والفنية للعاملين الحاليين في القطاع المالي لإعداد ما يكفي من المهنيين المتخصصين والمتمكنين ودفع الابتكارات في مجال الخدمات المالية، وسيتم ذلك من خلال أكاديمية القطاع التي ستغطي القطاعات الفرعية.

2. الأهداف الرئيسية لتطوير سوق مالية متقدمة:

1. تعزيز دور السوق المالية في توفير مصادر التمويل للاقتصاد الوطني

سيهدف البرنامج إلى تنويع مصادر تمويل القطاعين الحكومي والخاص من خلال زيادة وتعميق السيولة في سوق الأسهم وسوق أدوات الدين، وفي هذا الصدد سيشجع البرنامج الخصخصة المخطّطة للجهات المملوكة للدولة من خلال الاكتتاب العام الأولي في السوق المالية السعودية وتهيئة البيئة المناسبة لجذب الشركات الأجنبية لطرح أسهمها في السوق المالية السعودية لزيادة القيمة السوقية لسوق الأسهم وزيادة تنويع الخيارات الاستثمارية المتاحة للمستثمرين.

وبالتوازي مع ذلك، سيسعى البرنامج أيضاً إلى زيادة تعميق سوق أدوات الدين في المملكة العربية السعودية لتوفير تمويل بديل للتمويل المصرفي وحقوق الملكية.

بالإضافة إلى ذلك، وبهدف زيادة تنويع مصادر التمويل البديلة المتاحة وخاصة لشرائح اقتصادية فاعلة محددة (مثل الشركات الناشئة، ورواد الأعمال، والمنظمات غير الحكومية)، سيركز البرنامج على زيادة تحفيز نمو صناديق الملكية الخاصة ورأس المال الجريء وصناديق الاستثمار التمويلية والصناديق الوقفية.

2. زيادة جاذبية السوق للمستثمرين وتسهيل سبل الاستثمار

بالإضافة إلى زيادة وتعميق السيولة المتاحة في سوق الأسهم وأدوات الدين، سيعمل البرنامج على تقديم وتطوير استراتيجيات استثمار وتداول تتاح للمستثمرين من خلال تقديم المشتقات المالية، ويتوقع من هذه الخطوة أن تجذب المستثمرين المؤسساتيين وتقود إلى التنويع بعيداً عن حالة سوق اليوم المدفوعة بالمستثمرين الأفراد.

علاوةً على ذلك، ولزيادة تنويع قاعدة المستثمرين، سيسعى البرنامج إلى استقطاب مستثمرين أجانب لجذب تدفقات رؤوس الأموال إلى الاقتصاد، ولتحقيق هذا الهدف سيعزز البرنامج وصول المستثمرين الأجانب المؤهلين وعملية فتح الحسابات الاستثمارية، كما سيعمل البرنامج على تمكين الاعتراف المتبادل للمنتجات الاستثمارية وإدارة الأصول خارج المملكة، مما يساهم في تطوير قطاع الخدمات المالية وتشجيع تطوير أسواق صناديق الاستثمار بما يحقق تنوع في أوجه الاستثمار والمنتجات الاستثمارية.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف البرنامج إلى خلق البيئة اللازمة لتنمية مجال إدارة الأصول من خلال زيادة تطوير قدرات الجهات الفاعلة الحالية وجذب جهات جديدة إذا لزم الأمر.

3. تطوير البيئة التنظيمية ورفع مستويات الحوكمة والشفافية

عند تطوير المبادرات الرئيسية المذكورة أعلاه، سيركّز البرنامج على ضمان استقرار البنية التحتية للسوق وأمنها وشفافيتها لتعزيز ثقة المستثمرين والمصدرين، ولتحقيق هذا الهدف سيسعى البرنامج إلى زيادة أتمتة عملية فتح الحسابات الاستثمارية لتعزيز تجربة المستثمرين كما سيعزز أيضاً الأمن المعلوماتي لضمان استقرار البنية التحتية وسلامتها. وأخيراً، سيركز البرنامج أيضاً على مركز المقاصة المبني على الطرف النظير، لأجل ترقية نموذج ما بعد التداول ونموذج إدارة المخاطر.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف البرنامج إلى تطوير الإطار التنظيمي للإشراف والرقابة على مؤسسات البنية الأساسية للسوق (السوق المالية، مركز الإيداع، مركز المقاصة)، لغرض التأكد من التزام مؤسسات البنية الأساسية للسوق بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية وقواعد السوق وإجراءاته، والتأكد من فعاليّة البنية الأساسية للسوق المالية السعودية.

4. بناء القدرات المعرفية والفنية للمشاركين في السوق المالية

غالباً ما تتم الإشارة إلى تعزيز قدرات المشاركين في السوق وتطورهم (مثل المستثمرين والوسطاء) كمجال تركيز رئيسي لزيادة تطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية، وسيركز البرنامج على تعزيز القدرات المحلية والتطور والقدرات من خلال أكاديمية للقطاع المالي تغطي مختلف القطاعات الفرعية لتحسين المهارات والقدرات المحلية، وبالإضافة إلى ذلك سيتم تقييم إمكانية إنشاء كيان تنظيمي للرقابة على مكاتب المراجعة التي تراجع أعمال الشركات المدرجة لضمان الامتثال لأعلى معايير الإفصاح والشفافية.

3. الأهداف الرئيسية لتعزيز وتمكين التخطيط المالي

تم تحديد أهداف استراتيجية الادخار والتثقيف والشمول المالي في الفصل السادس

4. الأهداف الرئيسية للتقنية المالية

تم تحديد أهداف التقنية المالية في الفصل السابع

ب) الاعتبارات الاستراتيجية

اتخذ البرنامج عدداً من القرارات بشأن الاعتبارات الاستراتيجية الموجودة داخل إطار البرنامج (سواءً كانت التعارضات أو الاعتمادات) بناءً على التحليلات والدراسات المعيارية التالية:

(جدول رقم 11)

الاعتبارات الاستراتيجية		
الموضوع	الوصف	القرار المتخذ
الاستقرار المالي	سيناريوهات مختلفة لتحقيق النمو مع الحفاظ على الاستقرار العام للقطاع	نظر البرنامج بعناية في الآثار على الاستقرار المالي المترتبة على تحقيق مستوى النمو المستهدف في القطاع المصرفي، وتدل الأزمة المالية العالمية والأزمات السابقة في الدول النامية على أنّ عدم القدرة على تحقيق التوازن بين النمو المصرفي والاستقرار سيشكل مخاطر كبيرة على الاقتصاد على المدى المتوسط والطويل، لذلك سيتماشى البرنامج مع المعايير الدولية للاستقرار لرصد سلامة القطاع والحفاظ عليها، ومن أجل عدم المخاطرة بتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030، سينوع البرنامج مصادر التمويل عن طريق تعميق سوق أدوات الدين وأسواق رأس المال، كما يدعم البرنامج استقلالية الجهات التنظيمية في ممارسة دورها الرقابي على القطاع
تقديم منتجات مالية متطورة	نظر البرنامج في الوقت المناسب إلى تقديم منتجات مالية متطورة (مثل المشتقات المالية)	يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج في تنويع فئات الأصول المتاحة للمستثمرين في الأسواق المالية، إلا أن التركيز في السوق ينصب على المتداولين الأفراد ولا تزال القدرات المؤسساتية لم تبنى بعد، لذلك قرر البرنامج أن يتم إدخال المشتقات بطريقة تدريجية ابتداء من القنوات الأسهل بعد إعداد البنية التحتية لإدارة المخاطر ذات الصلة (أي الطرف النظير المركزي) وأكاديمية القطاع المالي، التي يمكن أن توفر التدريب اللازم للمشاركين في السوق، ويدعم البرنامج صناديق الاستثمار المتداولة في السوق القائم حاليًا في السوق المالية (تداول) لتنويع فئات الأصول
التوجه نحو الأتمتة	التوجه نحو الأتمتة وتقليل الفروع في القطاع البنكي	تعد الأتمتة في القطاع المالي من أهداف البرنامج والتي بدورها ستحدث نقلة منها تقليل الفروع لبعض القطاعات المالية ولكن اخذ بالاعتبار في مبادرات البرنامج الخاصه الأتمتة بأهمية استحداث وظائف وذلك لكون القطاع جديد على القطاع المالي

(جدول رقم 12)

الاعتبارات الاستراتيجية		
الموضوع	الوصف	القرار المتخذ
تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	التمكين من نمو المنشآت المتخصصة في نشاط تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	نظر البرنامج بعمق في ما يتعلق بالأدوات التمويلية الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبشكل خاص اللوائح التنظيمية التي تُمكّن من انتشار جهات متخصصة في تمويل هذا القطاع الحيوي، وقد أخذ في اعتباره اللوائح الصادرة عن البنك المركزي السعودي، التي تتيح إنشاء منشآت تمويلية متخصصة، مثل المصارف الموجهة لإقراض أو تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما تم الأخذ بالجهود الحالية لإنشاء "بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة"

ج) التعارضات والاعتمادات مع البرامج الأخرى

عمل فريق برنامج تطوير القطاع المالي على تحديد حالات التعارض والاعتمادات المحتملة مع برامج تحقيق الرؤية الأخرى، وفيما يلي تفاصيل حالات التعارض والترابط هذه:

حالات الاعتمادات

(جدول رقم 13)

حالات الاعتمادات	البرامج ذات الصلة	القرارات الاستراتيجية
تطوير قطاع الرهن العقاري	برنامج الإسكان	المواءمة مع برنامج تحقيق الرؤية الخاص بالإسكان لتركيز الجهود على إدخال ضمان الرهن العقاري، وبناء المساكن بأسعار معقولة، وإعداد سوق إعادة التمويل لمواصلة تطوير قطاع الرهن العقاري
تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة	برنامج التحول الوطني، برنامج الإسكان، برنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية الوطنية	تعتمد مختلف البرامج على تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فمن خلال سماح برنامج تطوير القطاع المالي بالحصول على التمويل، يتم تمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفي الوقت نفسه، يعتمد برنامج تطوير القطاع المالي على هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في زيادة هذه المنشآت المستحقة للائتمان
تطوير بيئة الأعمال	صندوق الاستثمارات العامة، برنامج التخصيص، برنامج الإسكان، برنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية الوطنية	سيعزز برنامج تطوير القطاع المالي من إمكانية الحصول على التمويل وفرص تنويع التمويل للقطاع الخاص، وستستفيد برامج عديدة من هذه الأنشطة
تطوير سوق رأس المال	صندوق الاستثمارات العامة، برنامج التخصيص، برنامج الإسكان، برنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية الوطنية	إن إنشاء سوق رأس مال متطورة سيُمكّن مختلفَ البرامج من تحقيق أهدافها في التمويل، والتمكين المالي بأدوات تمويل أكثر تنوعاً

حالات التعارض

(جدول رقم 14)

حالات التعارض	البرامج ذات الصلة	القرارات الاستراتيجية
التخطيط المالي والتركيز على الادخار	برنامج التحول الوطني	قد يؤثر ازدياد التركيز على الادخار سلبياً على النمو الاقتصادي على المدى القصير مع انصراف المواطنين عن الاستهلاك، إلا أن الأثر سيعود إلى الوضع الطبيعي على المدى الطويل وسيدعم النمو الإنتاجي

الفصل
الخامس

محفظة المبادرات

أ) محفظة المبادرات

ب) المبادرات المحورية

ج) المبادرات المكتملة

أ) محفظة المبادرات

تُرجمت طموحات البرنامج، والتزاماته، وركائزه، واعتباراته الاستراتيجية، إلى عدد من المبادرات الرامية لتحقيق التزامات البرنامج، وتشكل هذه المبادرات أيضاً قاعدةً لتحقيق تطلعات رؤية السعودية 2030.

وقد استُعرضت المبادرات الحالية ذات الصلة بالتزامات البرنامج وربُطت بالركائز الاستراتيجية.

بالإضافة إلى ذلك، صُممت المبادرات وفق دراسة تحليلية لمتطلبات البرنامج، مع النظر كذلك إلى أفضل الممارسات العالمية واختيار المناسب منها للمملكة، ويقدم الجدول أدناه تفاصيل عن هذه المبادرات.

(جدول رقم 15)

الركيزة الاستراتيجية الأولى: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص

الركيزة الاستراتيجية الأولى: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة	تمكين جهات فاعلة جديدة (مثل: شركات التقنية المالية) من دخول السوق لتعزيز تطوير منظومة الابتكار في الخدمات المالية، وتشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل وتعزيز المنافسة في القطاع الخاص لدفع الابتكار وجودة الخدمة	البنك المركزي السعودي	زيادة عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية إلى حوالي 230 جهة في العام 2025م	1) حصة المعاملات غير النقدية 2) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية 3) نسبة الائتمان الخاص من الناتج المحلي الاجمالي 4) أصول القطاع المصرفي
التوجه نحو مجتمع غير نقدي	تعزيز استخدام حلول المدفوعات الرقمية من خلال إنشاء وتطوير حلول دفع مبتكرة لتسهيل التعاملات المالية للأفراد والمؤسسات من مختلف القطاعات	البنك المركزي السعودي	زيادة حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات إلى 70% في 2025م	1) حصة المعاملات غير النقدية 2) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية

(جدول رقم 16)

الركيزة الاستراتيجية الأولى: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
تعزيز تنفيذ التأمين الصحي	ضمان التأمين الصحي للحد من الممارسات الاحتيالية، ومواصلة تطوير قطاع التأمين القائم، من خلال زيادة إجمالي الأقساط المكتتبة، وزيادة حجم السوق، وتقليل نسبة التكلفة إلى الدخل، وذلك عبر تعزيز الإشراف الرقابي وتطبيق معايير أكثر صرامة لضمان الكفاءة والاستدامة في القطاع	هيئة التأمين	1) زيادة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي: 2.4% بحلول العام 2025م 2) نسبة تغطية التأمين - الصحي (%): 45% بحلول العام 2025م	1) إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 2) نسبة تغطية التأمين - الصحي (%)
تعزيز تنفيذ التأمين للمركبات	ضمان التأمين على المركبات للحد من الممارسات الاحتيالية، ومواصلة تطوير قطاع التأمين القائم، من خلال زيادة إجمالي الأقساط المكتتبة، وزيادة حجم السوق، وتقليل نسبة التكلفة إلى الدخل، وذلك عبر تعزيز الإشراف الرقابي وتطبيق معايير أكثر صرامة لضمان الكفاءة والاستدامة في القطاع	هيئة التأمين	1) زيادة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي: 2.4% بحلول العام 2025م 2) نسبة تغطية التأمين - المركبات (%): 77% بحلول العام 2025م	1) إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 2) نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)
تحسين أنظمة ولوائح التأمين القائمة	تعزيز أنظمة التأمين القائمة وإصدار أنظمة جديدة، وإعادة النظر في توزيع المسؤوليات على الجهات التنظيمية، بما يضمن تعديل نظام التأمين الحالي	هيئة التأمين	1) زيادة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 2.4% بحلول العام 2025م، 2) نسبة تغطية التأمين - الصحي (%) إلى 45% بحلول العام 2025م	1) نسبة تغطية التأمين - المركبات (%) 2) نسبة تغطية التأمين - الصحي (%) 3) إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

الركيزة الاستراتيجية الأولى: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
توطين شركات التأمين الوطنية مقيدة النشاط	توطين شركات التأمين الوطنية مقيدة النشاط التي يتم إنشاؤها خارج المملكة من قبل الشركات الوطنية الكبرى؛ لغرض التأمين على كافة مخاطرها حيث يُستهدف من خلال المبادرة دراسة الوضع الراهن بما فيه أبرز التحديات الحالية وإجراء أو اقتراح التعديلات التنظيمية المطلوبة التي تساهم في جذب الشركات الوطنية الكبرى لنقل الشركات التابعة لها إلى المملكة	هيئة التأمين	1) زيادة مستويات الاستثمارات محليًا 2) خفض تسرب الأموال خارج المملكة 3) المساهمة في بناء القدرات الوطنية في التخصصات الفنية 4) المساهمة في تحقيق المستهدفات فيما يتعلق بأمن وسرية البيانات	1) إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
تعزيز منظومة قطاع إعادة التأمين في المملكة وتمكين الاحتفاظ المحلي	تعزيز منظومة إعادة التأمين في المملكة من خلال تفعيل وتطوير المتطلبات النظامية الخاصة بأعمال إعادة التأمين، بالإضافة إلى دعم تطوير استراتيجية الشركات للمساهمة في رفع نسب الاحتفاظ	هيئة التأمين	1) تعزيز قطاع إعادة التأمين المحلي 2) رفع نسب الاحتفاظ لقطاع التأمين وقطاع إعادة التأمين	1) إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
تفعيل دور القطاع الخاص في البرامج الوطنية للتحول الصحي	رفع مساهمة قطاع التأمين في البرامج الوطنية للتحول الصحي من خلال الاستفادة من الخبرة التراكمية في قطاع التأمين وإيجاد الفرص المناسبة لمعالجة التحديات القائمة.	هيئة التأمين	1) زيادة عدد المستفيدين من التغطية التأمينية 2) تمكين القطاع الخاص ممثلاً بشركات التأمين من التوسع في أعماله من خلال إيجاد الفرص المناسبة لنمو القطاع	1) نسبة تغطية التأمين الصحي 2) إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
السماح لشركات التأمين الصحي بالاستثمار في سلاسل الإمداد المرتبطة بالقطاع الصحي	دعم تفعيل دور التأمين الصحي في الرعاية الصحية من خلال تمكين شركات التأمين من استثمار وتشغيل مراكز الرعاية الصحية؛ وذلك لمعالجة ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية من قبل مقدمي خدمات الرعاية الصحية الخاصة	هيئة التأمين	1) تحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين في التأمين الصحي 2) تخفيض مستوى الاحتيال وإساءة الاستخدام للتأمين الصحي	1) نسبة تغطية التأمين الصحي 2) إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

الركيزة الاستراتيجية الأولى: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
تطوير منظومة قطاع تأمين المركبات	تطوير قطاع تأمين المركبات ورفع مستوى وعي المجتمع بأهمية التأمين في نقل الخطر، والعمل على معالجة التحديات التي تواجه قطاع تأمين المركبات، وأبرزها إنفاذ إلزامية تأمين المركبات بكافة أنواعها؛ من خلال تعزيز القيادة الآمنة على الطرقات، وتصميم منتجات تأمينية مبتكرة لتلبية احتياجات المستفيدين	هيئة التأمين	1) تفعيل التأمين لضمان الالتزام بالقيود النظامية 2) تعزيز القدرة الاجتماعية والاقتصادية للتقليل من تأثير الحوادث عبر نقل الأخطار إلى جهات خاصة ذات ملاءة مالية مما يعزز من القيادة الآمنة 3) تقنين الممارسات الخاطئة وحفظ حقوق المؤمن لهم 4) تحسين تجربة العملاء عبر رفع جودة الخدمات المقدمة 5) تحفيز قطاع التأمين على زيادة الابتكار	1) نسبة تغطية تأمين المركبات 2) إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
إنشاء شراكات لمنتجات تأمين الحماية والادخار مع مبادرات الجهات الحكومية	إنشاء شَراكات مع الجهات الحكومية من خلال تقديم منتجات تأمين حماية وادخار لغرض التعليم والإسكان، لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 ذات العلاقة بالتعليم والإسكان	هيئة التأمين	1) زيادة عدد الأنواع المتاحة من منتجات الحماية والادخار 2) زيادة الأقساط التأمينية المكتتبة في تأمين الحماية والادخار 3) رفع مستوى الوعي بتأمين الحماية والادخار	1) إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 2) إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحماية والادخار للفرد
العمل على جذب الاستثمار الأجنبي لقطاع التأمين في المملكة	دعم نمو قطاع التأمين من خلال العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التأمين عبر التملك أو فتح فروع في المملكة لشركات التأمين وإعادة التأمين والخدمات المساندة للتأمين العالمية	هيئة التأمين	1) زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2) تحسين تجربة العملاء وزيادة مستوى الرضا	1) إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

الركيزة الاستراتيجية الأولى: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
إيجاد آلية مناسبة لشركات التأمين فيما يخص آلية احتساب الوعاء الزكوي وضريبة الاستقطاع	مراجعة آلية احتساب الوعاء الزكوي في قطاع التأمين وضريبة الاستقطاع وإجراء أو اقتراح التعديلات التنظيمية اللازمة لإيجاد آلية خاصة بقطاع التأمين لاحتساب الوعاء الزكوي واعتماد تعديل آلية احتساب ضريبة الاستقطاع	هيئة التأمين	1) وضوح للمصاريف التي تتكبدها الشركات العاملة في القطاع 2) توفير الاستقرار المالي للشركات 3) تقليل التكاليف المتكبدة من قبل الشركات	1) إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
التأمين على الأنشطة والمخاطر	تعزيز مستوى إدارة المخاطر في الاقتصاد الوطني وذلك عبر العمل على إعداد إطار حوكمة لتفعيل واقتراح تعديل أنظمة الجهات ذات العلاقة وفق أفضل الممارسات الدولية	هيئة التأمين	1) زيادة حجم قطاع التأمين والذي بدوره يؤثر إيجاباً في معدل عمق التأمين 2) مساهمة التأمين في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة	1) نسبة تغطية التأمين الصحي 2) إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

(جدول رقم 17)

الركيزة الاستراتيجية الأولى: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
الإقراض غير المباشر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	يتيح الإقراض غير المباشر القدرة على الاستفادة من شبكة مقدمي القروض غير البنكية التجارية لتوزيع القروض على المنشآت الصغيرة والمتوسطة المستهدفة، من خلال إمدادها بالتمويل منخفض التكاليف وإعادة التمويل، وهذا من شأنه أن تحسين توفر مصادر التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مما سيحسن عملياتها واستثماراتها	بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة	زيادة مؤشر قيمة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى مانسبته 11% في العام 2025م	1) أصول القطاع المصرفي 2) نسبة الائتمان الخاص من الناتج المحلي الاجمالي 3) قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك
رفع رأس المال ودعم التحول لبرنامج كفالة	يتم الآن إعادة هيكلة برنامج كفالة لضمان استدامته واستمرار الدعم الناجح لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة	بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة	زيادة مؤشر قيمة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى مانسبته 11% في العام 2025م	1) نسبة الائتمان الخاص من الناتج المحلي الاجمالي 2) قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك
صندوق الاستثمار الجريء الحكومي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	تأسيس صندوق رأس مال جريء حكومي يركز على الاستثمار في المنشآت خلال مراحل نموها المبكرة ومن ثم يستهدف الفجوات في التمويل الحالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة غير الخاضعة لتغطية تمويل الملكية أو الاستثمار الجريء في صندوق الصناديق	بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة	دعم نمو الشركات الناشئة وتنويع مصادر تمويلها من خلال زيادة استثمار القطاع الخاص في الشركات الناشئة خلال مراحل نموها المبكرة	1) نسبة الائتمان الخاص من الناتج المحلي الاجمالي

(جدول رقم 18)

الركيزة الاستراتيجية الأولى: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
ربط وتمكين مقدمي الخدمات بالبنية التحتية للخدمات المالية والمدفوعات	تمكين وتسهيل الربط بالبنية التحتية للخدمات المالية والمدفوعات للجهات المالية المرخصة بطريقة مبسطة ومناسبة وآمنة	البنك المركزي السعودي	زيادة حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات إلى 70% في العام 2025م زيادة مؤشر عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية إلى 230 شركة في العام 2025م	1) حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%) 2) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
تسهيل التعاملات الإلكترونية لنشاطات التمويل	تحويل قطاع التمويل إلى قطاع مالي ذكي، من خلال رفع كفاءة إجراءات منح التمويل وتحسينها، بما يضمن الاستخدام الفعّال والكفء للموارد، ويُسهم في تعزيز ثقافة الشمول المالي	البنك المركزي السعودي	زيادة نسبة الائتمان الخاص من الناتج المحلي الاجمالي إلى 65.9% في العام 2025م	1) نسبة الائتمان الخاص من الناتج المحلي الاجمالي
تفعيل التأمين في القطاعات التجارية	دراسة مدى فاعلية التغطيات التأمينية في المملكة والإجراءات المتخذه في حال عدم الالتزام بها	البنك المركزي السعودي	زيادة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 2.4% في العام 2025م	1) إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)
دعم مجال الابتكار في القطاع المالي	رفع الوعي العام بشأن فوائد منتجات وخدمات التقنية المالية في خفض التكاليف، وتسريع وتيرة الخدمات ورفع معاييرها بما يدعم جهود تحويل المملكة إلى مجتمع غير نقدي	فنتك السعودية	زيادة عدد شركات التقنية المالية، زيادة الحلول والمنصات التقنية الصغيرة، وزيادة حصة المعاملات غير النقدية، وزيادة مؤشر عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية إلى 230 شركة بحلول العام 2025م	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية

الركيزة الاستراتيجية الثانية: تطوير سوق مالية متقدمة

(جدول رقم 19)

الركيزة الاستراتيجية الثانية: تطوير سوق مالية متقدمة				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
إدراج الأصول والمشاريع الحكومية التجارية في السوق المالية	حصر الأصول والمشاريع الحكومية التجارية وتقييم قابليتها للإدراج في السوق المالية، من خلال لجنة إدراج الأصول والمشاريع الحكومية التجارية في السوق المالية، وتمكينها من الإدراج في السوق المالية عبر توفير الممكنات لها	وزارة المالية	1) زيادة القيمة السوقية للأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2) زيادة حصة المستثمرين المؤسسيين من القيمة المتداولة 3) زيادة ملكية المستثمرين الأجانب	1) حصة سوق الأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 2) حصة المستثمر المؤسسي من القيمة المتداولة 3) ملكية المستثمرين الأجانب في القيمة السوقية للأسهم الحره
تعميق سوق أدوات الدين	تشجيع نمو سوق أدوات الدين لزيادة تنويع خيارات التمويل للقطاع العام والخاص وخلق فئة جديدة من الأصول للمستثمرين	هيئة السوق المالية	تنويع خيارات التمويل لكل من القطاع الخاص والعام، إنشاء فئة أصول جديدة للمستثمرين، وتنويع الإقراض وتحسين الاستقرار المالي	1) حجم سوق أدوات الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
التمكين من نمو وانتشار صناديق الاستثمار التي تزاول أعمال التمويل	زيادة حجم صناديق الاستثمار المتاحة، إضافة المزيد من مصادر التمويل إلى الاقتصاد	هيئة السوق المالية	زيادة صناديق الاستثمار	1) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)
تعزيز مستوى خدمات إدارة وحفظ الأصول لدى الأشخاص المرخص لهم من خلال الجهات والصناديق الحكومية	تخصيص جزء من الأصول المدارة من قبل الحكومة لتتم إدارتها من قبل الأشخاص المرخص لهم محليًا	هيئة السوق المالية	1) زيادة الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 2) تحسين قدرات الوسطاء الماليين	1) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)
تحفيز القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السعودية	تحفيز القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السعودية لزيادة نسبة ما يشكله السوق من إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد السعودي	تداول	1) زيادة عدد الإدراجات في السوق المالية السعودية 2) رفع القيمة السوقية	1) حصة سوق الأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 2) عدد المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة المدرجة، كنسبة مئوية من إجمالي عدد الشركات المدرجة 3) حصة المستثمر المؤسسي من القيمة المتداولة 4) ملكية المستثمرين الأجانب في القيمة السوقية للأسهم الحرة 5) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)

(جدول رقم 20)

الركيزة الاستراتيجية الثانية: تطوير سوق مالية متقدمة				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
التمكين من إنشاء مؤسسات بنية أساسية للسوق المالية	تطوير الإطار التنظيمي للإشراف والرقابة على مؤسسات البنية الأساسية للسوق (السوق المالية، مركز الإيداع، مركز المقاصة) ليتضمن المهام والمسؤوليات والمنهجية المتبعة في الإشراف والرقابة على مؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية السعودية	هيئة السوق المالية	تحسين البيئة التنظيمية لمؤسسات البنية الأساسية للسوق المالية	1) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%) 2) القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)
الربط مع مراكز الإيداع الدولية فيما يخص سوق السندات	ربط أنظمة مراكز الإيداع العالمية مثل "Clearstream" و "Euroclear" تماشياً مع الممارسات العالمية، لدعم سوق أدوات الدين بشكل عام والسندات الحكومية بشكل خاص	ايداع	تكثيف سعة السوق المحلي من خلال زيادة قاعدة المستثمرين الأجانب والطلب على أدوات الدين المحلية	1) حجم سوق أدوات الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
تسهيل مناقلات الأوراق المالية بين المتداولين الأساسيين وعملائهم والشركات التابعة لهم للإصدارات الجديدة	تطوير التسوية في أسواق الدين المحلية من خلال توفير آلية لنقل الأوراق المالية بين المتداولين الأساسيين وعملائهم (free of payment FOP) في السوق الأولية والثانوية	تداول	تحسين بيئة اسواق الدين لتتماشى مع الأسواق العالمية	1) حجم سوق أدوات الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
تطوير اللوائح الخاصة بتشجيع الشركات الأجنبية لطرح أسهمها في السوق المالية السعودية	إتاحة مزيد من الخيارات الاستثمارية للمستثمرين في سوق الأسهم السعودية، لإدراج شركات أجنبية في سوق الأسهم السعودية بالإضافة إلى تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وقواعد الإدراج لعكس المفاهيم التنظيمية المعتمدة	هيئة السوق المالية	زيادة عدد الشركات المدرجة في السوق السعودية، تنويع قاعدة المستثمرين، وزيادة جاذبية السوق	1) عدد الادراجات سنوياً في سوق الأسهم السعودية 2) حصة سوق الأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 3) نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)

(جدول رقم 21)

الركيزة الاستراتيجية الثانية: تطوير سوق مالية متقدمة				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
تمكين الاعتراف المتبادل للمنتجات الاستثمارية وإدارة الأصول خارج المملكة	تنظيم الخدمات المالية، بحيث تتيح للشركات المالية تقديم منتجات مالية معينة عبر الحدود، مما يمكنها من القيام بأعمال تجارية في هذه الدول دون الحاجة إلى مزيد من التراخيص من قبل الجهات المنظمة دوليًا	هيئة السوق المالية	تعزيز الخبرات والتبادل المعرفي في مجال إدارة الأصول وتنويع قاعدة المستثمرين	1) الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
تهيئة الإطار التنظيمي لإصدار وتداول الأوراق المالية الرقمية	دراسة إصدار وتداول الأوراق المالية الرقمية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة فيما يخص دورها الإشرافي على مقدمي الخدمات والمشاركين في إصدار وتداول الأوراق المالية الرقمية وفقاً لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية	هيئة السوق المالية	تحفيز الاستثمار وتنويع المنتجات الاستثمارية	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
معالجة آلية احتساب الزكاة على المنتجات المالية	تكمن أهمية معالجة المعاملة الزكوية وطريقة احتسابها وكذلك ضريبة الاستقطاع، في تأثيرها البالغ على جاذبية المنتجات المالية لدى المستثمرين لأنها تؤثر على نسبة ما يتحصلونه من الأرباح، وتأتي منتجات سوق أدوات الدين والصكوك على رأس ذلك، نظرًا لطبيعتها قليلة المخاطر والأرباح نسبيًا	هيئة السوق المالية	تحفيز الإصدار والتداول للأوراق المالية	1) حجم سوق أدوات الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 2) نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)
تطوير سوق اتفاقيات إعادة الشراء لأدوات الدين	تطوير سوق اتفاقيات إعادة الشراء لأدوات الدين، للمساهمة في الاستقرار النقدي عن طريق تحسين قدرة البنوك في إدارة السيولة	البنك المركزي السعودي	زيادة السيولة في أسواق الدين	1) حجم سوق أدوات الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

التمويل المستدام في المملكة العربية السعودية وإطار عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	العمل على إصدار ادوات دين سيادية مستدامة وإصدار اطار عمل مستدام، بالإضافة إلى العمل على النظر في تحسين تقييم المملكة العربية السعودية لدى وكلات تقييم المعايير البيئية، الاجتماعية وادارة الحوكمة	المركز الوطني لإدارة الدين	1) تنويع قاعدة المستثمرين لدى المملكة والوصول إلى الطلب المتزايد عالمياً نحو الاستثمارات المستدامة 2) زيادة الشفافية لما تقوم به المملكة العربية السعودية من جهود نحو الامتثال بالمعايير الدوليه لـ لإطار عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات 3) تمويل مشاريع ومصروفات لبرامج ومشاريع محلية متماثلة مع معايير الاستدامة العالمية	1) حجم سوق أدوات الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

الركيزة الاستراتيجية الثالثة: تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)

(جدول رقم 22)

الركيزة الاستراتيجية الثالثة: تعزيز وتمكين التخطيط المالي الادخار، وما إلى ذلك				
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
توفير منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة	توفير منتجات الادخار المدعومة من الحكومة، وتحفيز المدخرات الخاصة من خلال توفير منتجات مخصصة، وتشجيع المنافسة على الادخار، والسماح للعملاء الأفراد بالادخار في الصكوك الحكومية	وزارة المالية	1) زيادة عدد منتجات الادخار المطروحة في السوق 2) زيادة إجمالي المدخرات من قبل الأسر في المملكة 3) تسهيل الوصول إلى منتجات الادخار عبر تطوير واجهة رقمية سلسة	1) الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)

تفاصيل مبادرات استراتيجية الادخار والتثقيف والشمول المالي في الفصل السادس

ب) المبادرات المحورية

الركيزة: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص

المبادرة المحورية الأولى: فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة

الوصف

تركز هذه المبادرة المملوكة من البنك المركزي السعودي، على تمكين جهات فاعلة جديدة (مثل: شركات التقنية المالية) من دخول السوق لتعزيز تطوير منظومة الابتكار في الخدمات المالية، وتشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل وتعزيز المنافسة في القطاع الخاص لدفع الابتكار وجودة الخدمة.

وتتألف هذه المبادرة من:

- إنشاء وحدة المدفوعات المركزية داخل البنك المركزي السعودي لتنظيم المدفوعات في المملكة العربية السعودية
- إصدار تراخيص جديدة للجهات الفاعلة الابتكارية غير المصرفية (مثل المدفوعات والمنصات) عبر البيئة التجريبية
- العمل على إصدار نظام المدفوعات وخدماتها
- دراسة استقصائية على الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية في المملكة، بعد دخول الجهات السعودية، لمعرفة التحديات التي تواجههم وتطوير قطاع التقنية المالية
- خصخصة أنظمة مدفوعات الإدارة العامة لنظم المدفوعات/سداد، المتمثلة بإنشاء شركة المدفوعات السعودية
- تطوير صناديق/ خطط مسرّعة/حاضنات مركّزة على التقنية المالية من أجل تعزيز تمويل شركات التقنية المالية

الأساس المنطقي

سيكون لفتح الخدمات المالية للجهات غير المصرفية فوائد متعددة، من بينها:

- دعم تطوير منظومة للابتكار في القطاع المالي
- تشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل في القطاع المالي
- تحسين جودة الخدمة للمستهلكين من خلال زيادة المنافسة
- تعزيز قدرات الإقراض لقطاعات محددة

الأثر المتوقع

سيكون لهذه المبادرة المحورية الأثر التالي على الاقتصاد:

- زيادة عدد الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية: 230 تقريبا في 2025م

المبادرة المحورية الثانية: التوجه نحو مجتمع غير نقدي

الوصف

تركز هذه المبادرة المملوكة من البنك المركزي السعودي، على تعزيز استخدام حلول المدفوعات الرقمية من خلال إنشاء وتطوير حلول دفع مبتكرة لتسهيل التعاملات المالية للأفراد والمؤسسات من مختلف القطاعات، وذلك لتقليل النقد المتداول، وتقليل كلفة النقد في الاقتصاد، وضمان مزيد من الشفافية للحكومة لمتابعة التدفقات النقدية.

وتتألف هذه المبادرة من:

- خدمة مدى أونلاين
- منصة فواتير الأعمال الإلكترونية
- خدمة مدى باي للهواتف الذكية
- نظام المدفوعات الفورية
- دراسة تفعيل خدمات الدفع الإلكترونية في القطاعات والمناطق غير المخدومة في المملكة

الأساس المنطقي

سيكون لتقليص النقد المتداول تأثيرات متعددة على الاقتصاد، بما فيها:

- تكاليف إدارة والتعامل بالنقد
- ضمان المزيد من الشفافية للحكومات لرصد التدفقات النقدية لأغراض الضرائب ومكافحة جريمة التستر التجاري
- إتاحة معلومات أفضل لدعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتتبع الأداء بشكل أسهل

الأثر المتوقع

سيكون لهذه المبادرة الأثر التالي على الاقتصاد:

- زيادة حصة المعاملات غير النقدية (كنسبة مئوية من إجمالي المعاملات) لتصل إلى: 70% في 2025م

المبادرة المحورية الثالثة: تعزيز تنفيذ التأمين للمركبات

الوصف

تركز هذه المبادرة على مواصلة تطوير قطاع التأمين القائم، على سبيل المثال، من خلال زيادة إجمالي الأقساط المكتتبة، وزيادة حجم السوق، وتقليل نسبة التكلفة إلى الدخل، وذلك عبر تعزيز الإشراف الرقابي وتطبيق معايير أكثر صرامة لضمان الكفاءة والاستدامة في القطاع

الأساس المنطقي

سيكون للتأمين منافع متعددة للقطاع الخاص، بما فيها:

- تعزيز قطاع التأمين الخاص من خلال زيادة الأقساط المكتتبة
- حماية ثروة الأفراد، وحفظ حقوق متضرري الحوادث المرورية
- زيادة حجم شركات التأمين وتحسين نسبة التكلفة إلى الدخل

الأثر المتوقع

- زيادة عمق سوق التأمين (إجمالي أقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي):
  - 2.4% في العام 2025م
- نسبة تغطية أنواع التأمين - المركبات
  - 77% في العام 2025م

المبادرة المحورية الرابعة: تعزيز تنفيذ التأمين الصحي

الوصف

تركز هذه المبادرة على مواصلة تطوير قطاع التأمين القائم، على سبيل المثال، من خلال زيادة إجمالي الأقساط المكتتبة، وزيادة حجم السوق، وتقليل نسبة التكلفة إلى الدخل، وذلك عبر تعزيز الإشراف الرقابي وتطبيق معايير أكثر صرامة لضمان الكفاءة والاستدامة في القطاع

الأساس المنطقي

سيكون للتأمين منافع متعددة للقطاع الخاص، بما فيها:

- تعزيز قطاع التأمين الخاص من خلال زيادة الأقساط المكتتبة
- حماية ثروة الأفراد
- زيادة حجم شركات التأمين وتحسين نسبة التكلفة إلى الدخل

الأثر المتوقع

- زيادة عمق سوق التأمين (إجمالي أقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) لتصل إلى:
  - 2.4% في العام 2025م
- نسبة تغطية أنواع التأمين - الصحي
  - 45% في العام 2025م

الركيزة: تطوير سوق مالية متقدمة

المبادرة المحورية الخامسة: إدراج الأصول والمشاريع الحكومية التجارية في السوق المالية

الوصف

حصر الأصول والمشاريع الحكومية التجارية وتقييم قابليتها للإدراج في السوق المالية من خلال لجنة إدراج الأصول والمشاريع الحكومية التجارية في السوق المالية وتمكينها من الإدراج في السوق المالية عبر توفير الممكنات لها.

الأساس المنطقي

سيولد طرح وإدراج جهات مملوكة من الدولة من خلال الاكتتابات العامة الأولية منافع متعددة للسوق المالية السعودية، من بينها:

- فرصة فريدة لزيادة عمق وسعة السوق المالية السعودية
- جذب للمستثمرين الأجانب والاستثمارات المؤسساتية مع اتاحة فرص التخارج
- تحسين الحوكمة والأداء والكفاءة للجهات المدرجة

الأثر المتوقع

بناءً على الخطط الأولية من برنامج تحقيق رؤية في جانب الإدراج، سيكون لهذه المبادرة الفاعلة جملة من الأثار التالية على السوق المالية السعودية:

- زيادة القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحالية بـ:
  - 80.8% في العام 2025م
- زيادة المشاركة الحالية للمستثمرين المؤسساتيين كنسبة من إجمالي حجم التدول بـ:
  - 44% في العام 2025م
- زيادة الملكية الحالية للمستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة بـ:
  - 17.5% في العام 2025م

المبادرة المحورية السادسة: تعميق سوق أدوات الدين

الوصف

تركز هذه المبادرة المملوكة من قبل هيئة السوق المالية على تشجيع نمو سوق أدوات الدين لزيادة تنويع خيارات التمويل للقطاع العام/الخاص وخلق فئة جديدة من الأصول للمستثمرين.

تقوم المبادرة الفاعلة على:

- إصدار القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة
- تعديل لوائح سوق أدوات الدين للمستثمرين الأجانب
- تخفيض نسبة الحد الأعلى المقترض واحد من قاعدة رأس المال المؤهلة للبنك
- تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة
- تحسينات على نموذج الطرح الخاص
- دراسة آلية عرض أدوات الدين المطروحة طرحاً خاصاً
- تخفيف متطلبات تأهيل المستثمر الأجنبي للاستثمار المباشر في سوق أدوات الدين
- مواد توعوية لآلية تطبيق واحتساب زكاة أدوات الدين

الأساس المنطقي

ستولد زيادة عمق سوق أدوات الدين منافع متعددة للسوق المالية السعودية، بما فيها:

- تنويع خيارات التمويل لكل من القطاع الخاص والقطاع العام
- إنشاء فئة أصول جديدة للمستثمرين
- تنويع الإقراض وتحسين الاستقرار المالي من خلال تخفيض الحد الأعلى لمقترض واحد
- توفير مصدر تمويل يعتمد عليه مع شروط إفصاح محدودة للمجموعات العائلية

الأثر المتوقع

انطلاقًا من الخطط الأولية، سيكون لهذه المبادرة الفاعلة الأثر التالي على السوق المالية لأدوات الدين في السعودية:

- حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 24.1% في العام 2025م

المبادرة المحورية السابعة: تحفيز القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السعودية

الوصف

تحفيز القطاع الخاص على الإدراج في السوق المالية السعودية لزيادة نسبة ما يشكله السوق من إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد السعودي، من خلال تجاوز التحديات الآتية:

- تصحيح المفاهيم المغلوطة المتعلقة بالإدراج بالتوعية بأهميته للشركات
- زيادة عدد المنتجات الاستثمارية لإتاحة خيارات أكثر تنوعاً للاستثمار
- تطوير السوق بالإضافة لتحسينها على الصعيد التنظيمي والتشغيلي
- تقديم حوافز للشركات وتذليل العوائق التي تواجهها في طريقها للإدراج

ستتألف هذه المبادرة المحورية من:

- قواعد الإدراج (معدّلة)
- منتدى وطني للحوار بين الشركات المُدرجة وغير المُدرجة (منتدى تداول السنوي)
- لائحة صناديق الاستثمار المحدثة
- إتاحة إدراج الصناديق المغلقة المتداولة في السوق الموازية (نمو)
- المفاهيم التنظيمية للإدراج المباشر في السوق الرئيسية
- إتاحة إدراج صناديق الاستثمار العقارية المتداولة في السوق الموازية (نمو)
- إتاحة إدراج صناديق المؤشرات المتداولة في السوق الرئيسي
- إطلاق حزم الحوافز
- اللائحة التنظيمية لطرح وإدراج أسهم الشركات غير السعودية (إدراج مزدوج)
- ورش عمل توعوية لرفع مستوى الوعي بأهمية الإدراج

الأساس المنطقي

تستهدف المبادرة شريحة المستثمرين المحليين والأجانب على صعيد الشركات أو الأفراد

وتساهم هذه المبادرة بشكل رئيسي في تحقيق الهدف الاستراتيجي في المستوى الثالث «تطوير سوق مالية متقدمة» عن طريق التغلب على التحديات المذكورة أعلاه.

الأثر المتوقع

من المتوقع أن يكون لهذه المبادرة المحورية الأثر التالي (دون احتساب إدراج شركة أرامكو):

- زيادة عدد الإدراجات في السوق المالية السعودية
- رفع القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 80.8% بحلول العام 2025م

الركيزة: تعزيز وتمكين التخطيط المالي

المبادرة المحورية الثامنة: منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة

الوصف

توفر هذه المبادرة المحورية، المملوكة من وزارة المالية، منتجات الادخار المدعومة من الحكومة، وتحفيز المدخرات الخاصة من خلال توفير منتجات مخصصة، وتشجيع المنافسة على الادخار، والسماح للعملاء الأفراد بالادخار في الصكوك الحكومية؛ وتوفير جميع المتطلبات اللازمة لضمان التشغيل الأمثل للكيان، وذلك لمعالجة انخفاض معدلات الادخار في المملكة

الأساس المنطقي

سيعود أثر توفير منتجات الإدخار مدعومة من الحكومة بفوائد عدة على التخطيط المالي في السعودية:

- إعداد نموذج ناجح لتحفيز العرض واستحداث الطلب
- توليد تمويل لقطاع الخدمات المالية في السعودية
- مشاركة المصارف في مسؤولية تقديم منتجات ادخارية
- توزيع منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة إلى الأفراد عبر المصارف وعبر قنوات مباشرة

الأثر المتوقع

من المتوقع أن يكون لهذه المبادرة المحورية الأثر التالي على ادخار الأفراد في السعودية:

- زيادة عدد منتجات الادخار المطروحة في السوق
- زيادة إجمالي المدخرات من قبل الأسر في المملكة
- تسهيل الوصول إلى منتجات الادخار عبر تطوير واجهة رقمية سلسة

ج) المبادرات المكتملة

المبادرات المكتملة			
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع
إتاحة فرص متكافئة لشركات التمويل	معالجة التحديات الرئيسية التي تواجهها شركات التمويل (مثل الحصول على التمويل، والضرائب) لتعزيز المنافسة مع المصارف	البنك المركزي السعودي	زيادة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
تسريع إطلاق منتجات إعادة التمويل العقاري	تنفيذ إعادة التمويل العقاري من قبل «شركة إعادة التمويل العقاري» (بما في ذلك تصميم المنتجات)	شركة إعادة التمويل العقاري	زيادة حصة الائتمان للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعًا بنمو الرهن العقاري
تصميم وإطلاق منتجات ضمان الرهن العقاري	تقديم منتجات ضمان الرهن العقاري غير المتوفرة حاليًا في السوق لتوفير إمكانية الوصول إلى التمويل العقاري، خاصةً للفئات ذات الدخل المتوسط إلى المنخفض	صندوق التنمية العقارية	زيادة حصة الائتمان للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعًا بنمو الرهن العقاري
تحسين تسجيل الرهن العقاري وممارسات التنفيذ	تعزيز تسجيل الرهن العقاري وممارسات التنفيذ لدفع نمو محفظة الرهن العقاري من خلال زيادة حماية حقوق المقرض	البنك المركزي السعودي	زيادة حصة الائتمان للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مدفوعًا بنمو الرهن العقاري
إنشاء بنية تحتية للتمويل فائق الصغر والتأمين فائق الصغر	وضع إطار تنظيمي وقانوني لتمكين التمويل فائق الصغر والتأمين فائق الصغر	البنك المركزي السعودي	زيادة مساهمة الشركات فائقة الصغر وذوي الدخل المنخفض
بناء منصة وطنية إلكترونية للتخصيم	تطوير منصة إلكترونية للتخصيم على نظام «إيصال» المطور حديثًا	البنك المركزي السعودي	نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد
تسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ في مجال التأمين لزيادة الحجم والملاءة	تعزيز القواعد والأنظمة القائمة حول الدمج والاستحواذ لتسهيل الاندماج في قطاع التأمين من خلال توضيح/ تسهيل عملية تصفية الشركات، مما سيجعل شركات التأمين ذات رأس مال وقدرة وكفاءة أفضل لخدمة السوق	البنك المركزي السعودي	ضبط سوق التأمين مما سيؤدي إلى تقليل نسبة التكلفة إلى الدخل، وزيادة الحجم، وتقوية الميزانيات العمومية

المبادرات المكتملة			
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع
تحفيز القطاع المالي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	دفع القطاع الخاص (كالمصارف) إلى زيادة حصة إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين المنظومة القائمة أولاً (على سبيل المثال، إعادة هيكلة مجلس إدارة برنامج "كفالة" وتمكين شركتي "بيان" و"سمة" من جمع بيانات الشركات الصغيرة والمتوسطة) ومن ثم إدخال مستهدف إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة	البنك المركزي السعودي	زيادة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك إلى 11% بحلول العام 2025م
مراجعة / إدخال متطلبات التأمين المرتبطة بنظام الرهن العقاري	دراسة أنظمة التأمين للتمكن من ربطها بنظام الرهن العقاري فحالياً لا يغطي التأمين ممتلكات الرهن العقاري إلا بشكل محدود	البنك المركزي السعودي	زيادة مستوى حماية الأفراد المتملكين للعقار والمقرضين الذي يقبلون العقار كضمان
فتح المجال أمام سوق المشتقات	إنشاء سوق لطرح وتداول عقود المشتقات المالية	هيئة السوق المالية	زيادة حصة المستثمرين المؤسساتيين من القيمة المتداولة
التمكين من إنشاء ونمو الصناديق الوقفية	إنشاء بنية تحتية لصناديق الوقف	هيئة السوق المالية	زيادة صناديق الوقف المطروحة والمدارة من قبل المؤسسات المالية المرخصة، زيادة قوة الوسطاء الماليين، دعم نمو قطاع إدارة الأصول، وتوفير مصدر لتمويل الأنشطة الخيرية
تعزيز أمن المعلومات	تحسين أمن المعلومات للسوق المالية من خلال تبادل المعلومات والرصد وتطبيق أفضل الممارسات العالمية	هيئة السوق المالية	1) تقليل عدد حوادث الهجمات الإلكترونية 2) تحسين درجة مؤشر أمن المعلومات العالمي

المبادرات المكتملة			
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع
إعداد إطار لمخاطر المالية العامة وأثرها على القطاع المالي	تركز المبادرة على وضع إطار عمل شامل لتصنيف مخاطر المالية العامة وتقييمها ومراقبتها، إذ أن الاقتراض والقطاع المالي ينموان في الوقت الراهن بسرعة دون مواءمة واضحة بين ميزان المالية العامة والقطاع الخاص	وزارة المالية	سوف تسفر هذه المبادرة عن أفضل الممارسات والتفاعلات في إدارة المخاطر على القطاع المالي بأسره
وضع آلية لتسهيل الوصول إلى المؤشرات المالية والاقتصادية وتوحيدها	وضع آلية لتسهيل الوصول لأبرز المؤشرات المالية والاقتصادية من خلال تحديد البيانات المالية المطلوبة وتحديد ملاك هذه البيانات من الجهات الحكومية ذات العلاقة وتوحيدها، وتحديد مواعيد النشر والمصدر، وذلك لتسهيل وتسريع الوصول للمعلومات والبيانات المطلوبة من قبل المستثمرين المحليين والدوليين، والباحثين ومختلف الجهات الحكومية والخاصة.	وزارة المالية	ستؤدي هذه المبادرة إلى تنساق أفضل عند التواصل مع الجمهور الدولي
دعم نمو وانتشار صناديق الملكية الخاصة وراس المال الجريء	توسيع صناديق الاستثمار المتاحة للمستثمرين المتطورين	هيئة السوق المالية	1) زيادة حجم ومشاركة صناديق الملكية الخاصة / رأس المال الجريء 2) زيادة التمويل للشركات الناشئة / التمويل المبكر
تبسيط الوصول إلى منتجات الادخار المصرفي	توسيع نطاق وتوزيع الخدمات المالية تطوير البيئة التي يمكن أن تخلق مقدمي خدمات بديلة (مثل الوكلاء ومؤسسات التمويل الأصغر).	البنك المركزي السعودي	1) زيادة المدخرات المودعة في منتجات الادخار المصرفي بسبب زيادة الوصول إلى المناطق النائية 2) زيادة المدخرات المودعة في منتجات الادخار التأمينية بسبب تعزيز قواعد التأمين المصرفي

المبادرات المكتملة			
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع
تقديم حوافز للبنوك لجذب الودائع طويلة الأجل	النظر في تحفيز البنوك من خلال تعديل النسب التنظيمية لتعزيز الودائع المستقرة وطويلة الأجل بدلا من ودائع الحسابات الجارية	البنك المركزي السعودي	زيادة المدخرات المودعة في منتجات الادخار المصرفي بسبب زيادة الاحتياجات التنظيمية للقطاع الخاص
توزيع برامج استثمار جماعي من خلال جهات أخرى غير الأشخاص المرخص لهم	توسيع نطاق الوصول وزيادة عمق منتجات برامج الاستثمار الجماعي من خلال تمكين الأشخاص المرخص لهم من الاستفادة من قنوات التوزيع القائمة، بما في ذلك المصارف، للوصول إلى المستهلكين النهائيين	هيئة السوق المالية	زيادة في المدخرات المودعة في منتجات برامج الاستثمار الجماعي بسبب تسهيل القيود المفروضة على التوزيع
تطوير منتجات مصممة خصيصاً للفئات ذات الدخل المنخفض	زيادة مستوى الادخار لدى الفئات ذات الدخل المنخفض من خلال تصميم وتطوير وإطلاق منتج/ منتجات ادخار مرتبطة بالإقراض الاجتماعي	بنك التنمية الاجتماعية	1) زيادة في المدخرات المودعة في حسابات الادخار
تعزيز دخول المستثمرين الأجانب المؤهلين وعملية فتح حسابات للدخول إلى السوق المالية السعودية	توفير الوصول السريع والمباشر إلى سوق المال السعودي للمستثمرين الأجانب المؤهلين	هيئة السوق المالية	1) تقليل الوقت وتحسين مستوى الملائمة للمستثمرين الأجانب فيما يتعلق بعملية فتح حساب للمستثمرين المؤهلين 2) زيادة ملكية المستثمرين الأجانب في القيمة السوقية للأسهم 3) زيادة مساهمة المستثمرين الأجانب في القيمة المتداولة
التمكين الرقمي لعملية فتح حساب الاستثمار	إنشاء عملية رقمية لـ «اعرف عميلك» وفتح حساب استثمار	هيئة السوق المالية	1) زيادة عدد المستثمرين في أسواق رأس المال 2) زيادة سهولة الوصول إلى السوق السعودي 3) زيادة المنافسة العادلة بين الأشخاص المرخص لهم وبخاصة المحليين

المبادرات المكتملة			
اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	الأثر المتوقع
دراسة جدوى إنشاء هيكل تنظيمي مستقل للرقابة على مكاتب المراجعة التي تراجع أعمال الشركات المدرجة	تحسين جودة التدقيق في الشركات العامة ما يؤدي إلى تسهيل تدفق ونوعية المعلومات للمستثمرين، وذلك لتعزيز الشفافية والحد من المخاطر في معاملات الأوراق المالية	هيئة السوق المالية	1) جذب المستثمرين المحليين والأجانب 2) زيادة ملكية المستثمر الأجنبي في القيمة السوقية للأسهم. 2) تعزيز ثقة المستثمرين 3) تحسين معايير الحوكمة
إنشاء أكاديمية للقطاع المالي تغطي جميع القطاعات الفرعية	مأسسة تطوير المهارات/المعارف/ الخبرات الحالية في جميع القطاعات الفرعية على أساس المعهد المالي الحالي	هيئة السوق المالية	تطوير المهارات المعرفية، والقدرات، والخبرات للعاملين الحاليين في القطاع المالي، بالإضافة إلى مساهمة المبادرة كممكن لتحقيق جميع المؤشرات المرتبطة بالاستقرار
إنشاء مركز المقاصة المبني على الطرف النظير	إنشاء مركز للمقاصة يتماشى مع مبادئ الطرف النظير المركزي لضمان الأخذ بأساليب إدارة المخاطر المناسبة بما يتماشى مع المعايير الدولية الأفضل في فئتها	هيئة السوق المالية	1) زيادة إيرادات ما بعد التداول للسوق المالية السعودية 2) زيادة الكفاءة التشغيلية 3) تقليل المخاطر التشغيلية 4) تسهيل توزيع الأرباح
أتمتة إجراءات «اعرف عميلك» وتسهيل المعالجة المباشرة (من طرف إلى طرف)	مراجعة الأنظمة الحالية للسماح بضم العميل الرقمي، و إجراءات اعرف عميلك، والمعالجة المباشرة من طرف إلى طرف (على سبيل المثال، فتح الحسابات للأفراد، فتح الحسابات للمؤسسات الفردية، فتح الحسابات للشركات)	البنك المركزي السعودي	1) تبسيط وزيادة إمكانية الوصول إلى المنتجات المصرفية 2) تعزيز كفاءة العمليات المصرفية

الفصل
السادس

خطة تنفيذ استراتيجية الادخار والتثقيف والشمول المالي

الركيزة الاستراتيجية الثالثة:

تعزيز وتمكين التخطيط المالي:

استراتيجية الادخار والتثقيف والشمول المالي:

تهدف الاستراتيجية الوطنية للادخار والتثقيف والشمول المالي إلى تعزيز ثقافة الادخار في المملكة العربية السعودية ورفع مستوى الوعي المالي لدى الأفراد، وفي هذا الإطار تم اعتماد دمج الاستراتيجية الوطنية للادخار والتثقيف المالي ضمن الاستراتيجية الأوسع للشمول المالي لتكون أحد مكونات الركيزة الثالثة، التي تشمل كلاً من الشمول المالي والادخار والتثقيف المالي، وتركز الاستراتيجية في صيغتها المحدثة على تعزيز الثقافة المالية وتوسيع نطاق الشمول المالي ورفع معدلات الادخار بما يسهم في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.

الرؤية:

تمكين منظومة مالية شاملة يمتلك فيها الأفراد المعرفة والمهارات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة.

الأهداف الاستراتيجية:

- تعزيز الوعي والثقافة المالية للأفراد: تزويد وتمكين الأفراد من الحصول على المهارات المالية اللازمة، وزيادة المعرفة والوعي لديهم لاتخاذ قرارات مالية سليمة
- زيادة عرض واستخدام المنتجات والخدمات المالية: تمكين الوصول الفعال للمنتجات والخدمات المالية الملائمة لجميع المواطنين والمقيمين والتوسع في عرضها
- تعزيز الادخار لدى الأفراد: تعزيز الوصول لمنتجات الادخار واستخدامها (مثل الحماية والادخار، والاستثمار) من خلال تعزيز حوافز العرض والطلب

عوامل التمكين:

السياسات واللوائح التنظيمية | حماية المستهلك | التقنية والبيانات والبنية التحتية المالية

من المتوقع أن يسهم تعزيز الشمول والوعي المالي في تحقيق عدد من الفوائد أبرزها:

- التوسع في إتاحة إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وتمكين التخطيط المالي بين الأفراد
- نظام مالي واقتصاد أكثر استقراراً من خلال رفع مستوى المشاركة في النظام المالي وزيادة المدخرات
- نمو اقتصادي مستدام بفضل التوسع في نطاق المشاركة الاقتصادية وضمان مستوى أكبر من الكفاءة في تخصيص الموارد وإدارتها
- أفراد يتمتعون بمهارات أفضل للتعامل مع الاتجاهات والتحديات الناشئة التي تواجه المشهد المالي

ستعمل الاستراتيجية على تحفيز اتخاذ قرارات مالية إيجابية وسليمة بين الأفراد في المملكة، مما سيكون له تأثير إيجابي على اقتصاد المملكة العربية السعودية:

السلوكيات المتوقعة:

سلوكيات الادخار الإيجابية والواعية	تحفيز الطلب على المنتجات الادخارية المتوفرة في القطاع المالي زيادة استخدام تأمين الحماية والادخار والمنتجات الاستثمارية الشبيهة بالمنتجات الادخارية (منخفضة المخاطر)
زيادة استخدام المنتجات المالية	زيادة عدد الافراد الذين يتعاملون مع مؤسسات القطاع المالي تحفيز التأمين بشكل عام والاستثمار بالتجزئة (للأفراد)
التخطيط المالي المتوازن	تعزيز التخطيط طويل المدى، مثل التخطيط للتقاعد تشجيع التخطيط لملكية المنازل مثل الادخار للدفعة الأولى

الأولويات الاستراتيجية ذات العلاقة:

- تمكين المرأة من أداء دور أكثر نشاطًا في التنمية الاقتصادية
- تمكين الشباب من أداء دورهم في بناء مستقبل أفضل
- دعم تطوير المشاريع الضخمة (التمويل)
- تعزيز تملك المساكن بين الأسر السعودية والسلوكيات الادخارية المناسبة بين السكان
- تعزيز الاقتصاد الرقمي والابتكار في مجال التقنية المالية
- بناء رحلة تعليمية متكاملة بمسارات واضحة وتوافق متعدد المستويات (التعليم)

المقارنات المعيارية وأبرز النتائج

صمَّمت أكثر من 70 دولة حول العالم استراتيجيات وطنية للشمول المالي في السنوات الأخيرة، وغالبيتها تُصنف من الأسواق الناشئة أو الدول النامية: *1

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	آسيا والمحيط الهادئ	أمريكا الوسطى والجنوبية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أوروبا الوسطى وأوراسيا

وصمَّمت أكثر من 70 دولة من جميع مستويات التنمية استراتيجية وطنية للثقافة/ التثقيف المالي: *1

أوروبا	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	الأمريكيتان	آسيا والمحيط الهادئ	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تطورت نسبة السكان البالغين في المملكة العربية السعودية الذين يمتلكون حساباً بنكياً أو حساب محفظة إلكترونية نشطة وفريدة منذ العام 2019م: *2

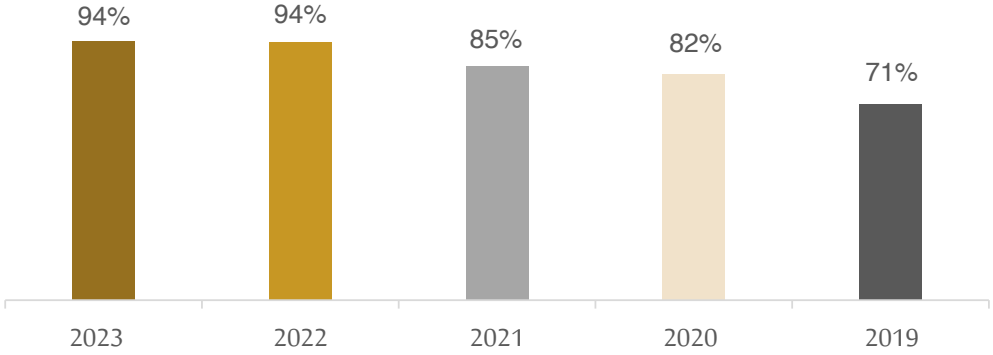

*1. المصدر: التحالف الدولي للشمول المالي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي.

*2. المصدر: البنك المركزي السعودي.

التطور التاريخي لملكية الحسابات البنكية في الدول المتقدمة ضمن تقرير الشمول المالي العالمي الصادر عن البنك الدولي حيث أن المملكة تواكب معدل ملكية الحسابات البنكية لهذه الدول *3

	2011	2014	2017	2021
ألمانيا	%98	%99	%99	%100
المملكة المتحدة	%97	%99	%96	%100
كندا	%96	%99	%96	%100
فرنسا	%97	%97	%94	%99
الولايات المتحدة	%88	%94	%93	%95

وفيما يخص مدخرات الأسر، فإن المعدل مستقر في السنوات الخمس الماضية منذ العام 2018م بمتوسط نسبته 9%، حيث يميل معدل ادخار الأسر في الاقتصادات المتقدمة إلى الاستقرار بين 5% و9%، وتميل نسبة الاقتصادات النامية إلى أن تكون أعلى نظراً لانخفاض إنتاجية رأس المال، إذ تتراوح بين 9% و12%: *4

	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط	المتوسط استثناء عامي 2020م و2021م لتجنب أثر كوفيد-19
المملكة العربية السعودية	9.10%	8.40%	9.50%	8.50%	9.80%	9.06%	8.85%
OECD	4.89%	6.23%	12.35%	9.68%	5.77%	7.79%	6.30%
G20	7.17%	8.35%	13.25%	10.54%	5.43%	8.95%	8.18%
G7	4.59%	5.20%	13.73%	10.41%	5.30%	7.85%	5.88%
الاقتصادات النامية	10.57%	11.35%	10.66%	9.57%	-	10.54%	10.82%
الاقتصادات المتقدمة	4.21%	5.52%	12.25%	9.41%	5.77%	7.43%	5.72%
المتوسط العالمي	5.55%	6.73%	12.08%	9.50%	5.49%	7.87%	6.72%

*3. المسح المُجرى ضمن تقرير الشمول المالي العالمي الصادر عن البنك الدولي

*4. التعريفات على أساس تصنيف صندوق النقد الدولي للدول المتقدمة والدول المتوفرة في قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تحتل المملكة العربية السعودية من حيث الثقافة المالية مرتبة تضاهي المعدل المعتمد حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2023م *5

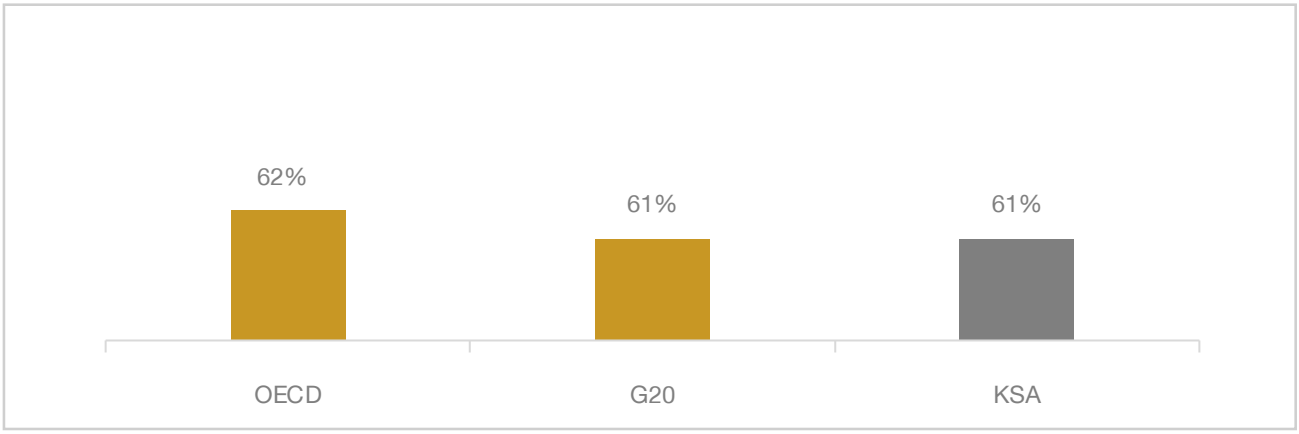

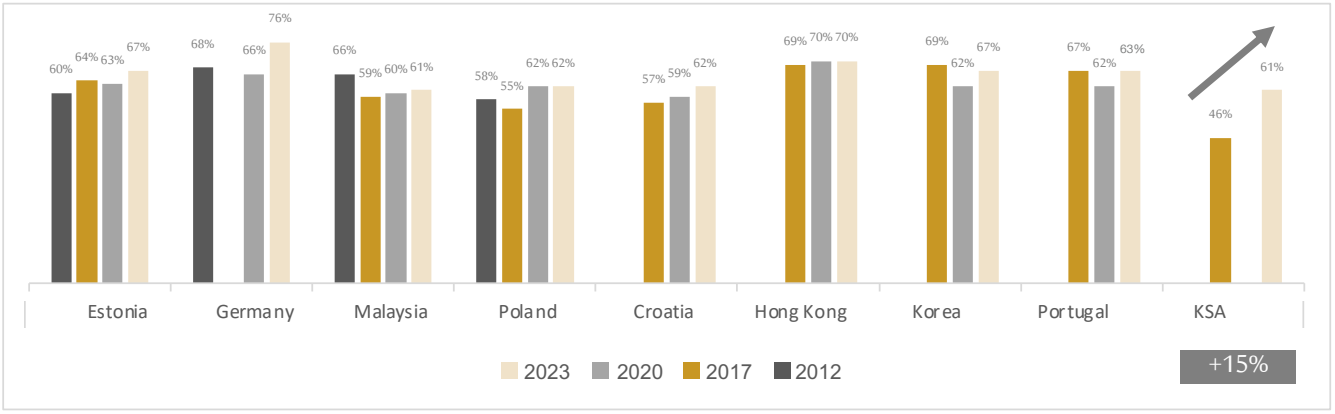

المملكة تُظهر أكبر فجوة بين الجنسين على مستوى الدول المشمولة في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للعام2023م بنسبة 10.8%، إلا أن تطور المملكة في مستوى التثقيف المالي بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نمى بشكل أكبر وأسرع من بين الدول المقارنة: *6

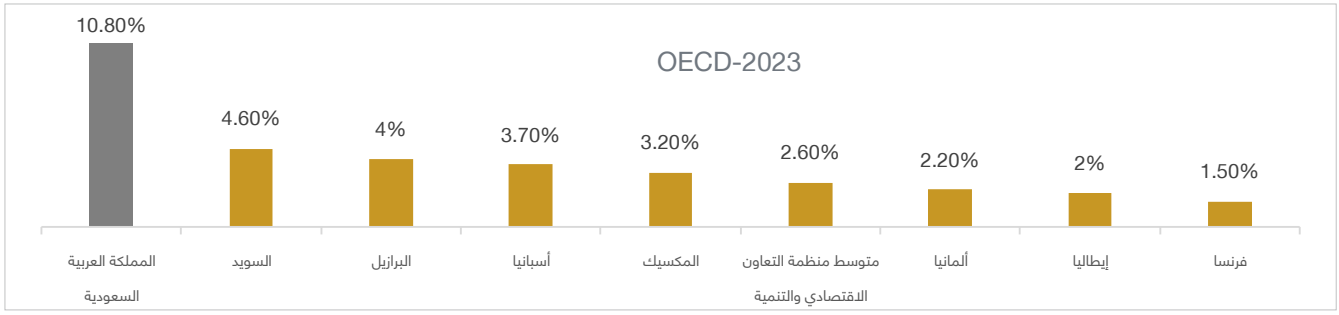

*5. بناء على مسح الثقافة المالية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التصنيف لمجموعة العشرين و دول OECD لايشمل جميع الدول بحكم أن الاستبيان اختياري

*6. المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تحليل أوليفر وايمن

تـم تحليـل الوضـع الحالـي للشـمول المالـي والثقافـة الماليـة فـي المملكـة باتبـاع أفضـل الممارسـات الدوليـة مـن خـلال: *7

الوصول	الاستخدام	الجودة
الفروع/ أجهزة الصراف الآلي/ الهواتف الذكية/ أجهزة نقاط البيع/ البنية التحتية الرقمية	الودائع/ المدفوعات الرقمية/ الادخار/ التأمين/ الائتمان/ الاستثمار	الثقافـة المالية/ التكلفة الميسـورة/ حماية المسـتهلك/ رضا المستخدم

إمكانية الوصول: *8

إمكانية الوصول	الاستخدام
الفروع	• ما زالت إمكانية الوصول إلى فروع البنوك محدودة (مقارنة بمتوسطات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والعالم العربي) خاصة خارج منطقة الرياض - ومع ذلك، ترتبط تغطية الفروع بالتوزيع السكاني، وتتراجع أهمية الفروع المادية مع نمو الأتمتة وزيادة انتشارها. • تظل فروع التأمين واحدة من أبرز قنوات المبيعات، حيث تم بيع 5% فقط من أقساط التأمين المُكتّتبة لشركات التأمين رقمياً في العام 2021م. • اعتماد محدود لأنشطة الوكالات المصرفية، مع وجود 60 فرع فقط في جميع أنحاء المملكة منذ العام 2019م.
أجهزة الصراف الآلي	• تتشابه تغطية أجهزة الصرّاف الآلي في المملكة بتلك في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للعام2021م، مع اتجاه تنازلي يتوافق مع انخفاض استخدام النقد • يمكن أن تكون إمكانية الوصول إلى أجهزة الصرّاف الآلي غير كافية في بعض المناطق الريفية، حسبما يتضح من توزيع أجهزة الصراف الآلي في مناطق معينة مقابل التعداد السكاني، والشكاوى المرفوعة إلى البنك المركزي السعودي.“
الهواتف الذكية	• يتوافـق معدل انتشـار الهواتف الذكية مع المتوسـط فـي دول مجموعة العشـرين (حوالي 150 اشـتراكاً لكل 100 شـخص بالغ فـي العام 2021) • نتيجـة لذلك، شـهد اسـتخدام الخدمـات المالية الرقميـة انتشـاراً كبيراً فـي المملكة (مثل المحافـظ الإلكترونية)
أجهزة نقاط البيع	• تزايـد نطـاق تغطية نقاط البيع بنسـبة 40% فـي الفترة من 2020م حتـى 2021م، وهو ما أدى إلى تقارب مسـتوى التغطية بالمتوسـط في دول مجموعة العشـرين. • تُسـتخدم أجهـزة نقـاط البيع علـى نطاق واسـع، حيث تم اسـتخدام 81% منها مـرة واحدة شـهرياً على الأقل خلال العـام 2022م. • مثّلـت مناطـق الريـاض ومكـة المكرمـة والمنطقـة الشـرقية 75% من قيمـة معاملات أجهـزة نقـاط البيـع (وثلثي التعـداد السـكاني) خلال العـام 2022م.

*7. إطار عمل شائع الاستخدام يستخدم في تقييم الشمول المالي (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)

*8. المصدر: البنك المركزي السعودي؛ المدفوعات السعودية، أبشر، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الاتحاد الدولي للاتصالات، البنك الدولي، تحليل أوليفر وايمان

إمكانية الوصول	الاستخدام
البنية التحتية الرقمية	• تمتلك المملكة بنية تحتية رقمية جيدة (مثل: تغطية شبكات الجيل الرابع) لتمكين الابتكارات المالية الرقمية كما يظهر جلياً في التوسع في شركات التقنية المالية (نمو بمعدل 15 ضعفًا تقريبًا منذ العام 2018م). • تُعد منصة "أبشر" أحد المحركات للبنية التحتية الرقمية في المملكة (أكثر من 26 مليون مستخدم) حيث أثبتت نجاحها في تطبيق خدمة "اعرف عميلك" في المملكة (94.4% من المحافظ الاستثمارية للعام2022م تم فتحها عبر خدمة ""اعرف عميلك"").

الاستخدام:

الودائع والمدفوعات	• الحساب البنكي • بطاقة الائتمان وبطاقة الخصم • المدفوعات الرقمية
الائتمان	• التمويل الشخصي • الرهون العقارية
الادخار *9	• الودائع تحت الطلب • الودائع لأجل • حسابات الادخار
التأمين	• التأمين العام (مثل: السيارات) • الودائع تحت الطلب • التأمين على الحماية والادخار (الحياة)
الاستثمار	• الأسهم • السندات • الصناديق المشتركة • التمويل الجماعي للأوراق المالية • الخدمات الاستشارية

الجودة:

تم قياس جودة الخدمات المالية من خلال أربعة مكونات معيارية في سياق الشمول المالي والثقافة المالية

الثقافة المالية | حماية المستهلك | رضا المستخدم | التكلفة الميسورة

كما أن تنمية الثروة هي الغرض الرئيسي للاستثمار:

العلاقة بين الادخار والاستثمار

الادخار	التعريف: الدخل المتاح الذي يضعه الفرد جانباً عن قصد لتجميع رأس المال أو الحفاظ عليه
	مستوى الخطورة: عادة ما تكون الخطورة منخفضة وعلى المدى القصير

يُمكن استخدام الادخار كمصدر للاستثمار

بالاستثمار ينمو الادخار

الاستثمار	التعريف: شراء أو حيازة أصول أو أوراق مالية مع توقع تحقيق عوائد أو أرباح (مثل الصكوك الحكومية)
	مستوى الخطورة: أعلى من مستوى خطورة الادخار ويكون على المدى الطويل

*9. تتضمن هذه الفئة المنتجات المصرفية فقط

الادخـــار		الاستثمـــار
تجميع الثروة **1** تراكـم الثـروة من خـلال وضـع الأموال جانبـاً بغرض تجميعها لاسـتخدامها في وقـت لاحق	**الحفاظ على الثروة** **2** الحفـاظ علـى الثـروة مـن خـلال وضع الأمـوال جانبـاً في منتـج يُقـدم فائدة تلبـي مسـتوى التضخـم للحفـاظ على رأس المـال	**نمو الثروة** **3** نمو الثـروة من خلال وضـع الأموال في منتـج يمكـن أن يحقـق عوائـد أعلى من التضخـم وبمسـتوى مخاطر أعلى

يؤدي الادخار دوراً حيوياً في أي اقتصاد:

إتاحـة الوصـول إلى مجموعـة أعمق من رأس المال والاسـتثمار المحلييـن، والحد مـن الاعتماد علـى التمويل الدولي	تحفيـز النمو الاقتصادي المسـتدام على المـدى الطويل من خلال توفير الاسـتثمارات
رفـع مسـتوى الاسـتقلالية الماليـة والتخطيـط طويـل الأجـل للأسـر، وبالتالـي الحـد مـن الاعتمـاد علـى الدعـم الحكومـي	دعم تنمية وتطور قطاع الخدمات المالية
المساهمة في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي والقطاع المالي	

كما يوفر الدعم لتنمية وتطور قطاع الخدمات المالية:

الطلب على منتجات الادخار	المنافسة بين المؤسسات وزيادة التمويل
ابتكار منتجات الادخار والاستثمار	تطور القطاع المالي

سيُقاس أداء استراتيجية الادخار والتثقيف والشمول المالي من خلال خمسة مؤشرات رئيسية استراتيجية:

	مؤشر الاداء	وصف المؤشر	خط الأساس 2022	مستهدف 2025	مستهدف 2030
تعزيز الوعي والثقافة المالية للأفراد	درجة الثقافة المالية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	يقيس مدى المعرفة والمهارات والمواقف والسلوكيات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية السليمة	%61	%65	%70
زيادة عرض واستخدام المنتجات والخدمات المالية	النسبة المئوية للبالغين ممن لديهم حساب مصرفي نشط أو محفظة إلكترونية	يقيس عدد السكان فوق سن 15 عامًا ممن لديهم حساب مصرفي نشط أو محفظة إلكترونية نشطة	%94	%97	%99
	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	يقيس حجم الإنفاق على التأمين كنسبة من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وهذا يبين الأهمية التي يحظى بها قطاع التأمين في الاقتصاد	%2.1	%2.46	%3.30
	نسبة البالغين ممن لديهم محفظة استثمارية	يقيس عدد السكان فوق سن 15 عامًا والذين لديهم حساب استثماري في السوق الرئيسية	%24	%25.6	%28.5
تعزيز الادخار لدى الأفراد	معدل ادخار الأسر	يقيس حجم المدخرات كفرق بين الدخل المتاح والنفقات الاستهلاكية النهائية مقسومًا على الدخل المتاح	%9.8	%10	%10

سيتم تحقيق طموحات مؤشرات الأداء الرئيسية بتنفيذ 23 مبادرة تتولى ملكيتها بشكل متكافئ 11 جهة معنية في مجال الخدمات المالية والجهات المعنية في المنظومة الأوسع نطاقًا:

	اسم المبادرة	الجهة المالكة
تعزيز الوعي والثقافة المالية للأفراد	إدراج برامج الثقافة المالية في المناهج الدراسية للمدارس	وزارة التعليم
	تطوير أداة تقييم لقياس مستويات الثقافة المالية لدى الأطفال	هيئة تقويم التعليم والتدريب
	تعزيز أنشطة الثقافة المالية في الجامعات	وزارة التعليم
	إنشاء بوابة رقمية للثقافة المالية والتوعية	البنك المركزي السعودي
	إطلاق حملات للتوعية والثقافة المالية على المستوى الوطني	البنك المركزي السعودي
زيادة عرض واستخدام المنتجات والخدمات المالية	تعزيز جاذبية إدارة الأصول	هيئة السوق المالية
	إنشاء منصّة لزيادة إمكانيّة الوصول إلى الصناديق المشتركة والقدرة على تحمّل تكاليفها	إيداع
	توسيع نطاق توافر صناديق الاستثمار في الصكوك	هيئة السوق المالية
	تشجيع أصحاب العمل على تقديم عروض خطط ادخار للموظفين	هيئة السوق المالية
تعزيز الادخار لدى الأفراد	طرح منتج للادخار بواسطة المساهمات المحددة	المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية
	توسيع نطاق إتاحة خطة الادخار العام (الأطفال والمقيمين)	المركز الوطني لإدارة الدين
	تشجيع إمكانية الوصول إلى منتجات الادخار المصرفية المتنوعة واتاحتها	البنك المركزي السعودي
	توسيع نطاق برنامج الادخار للمواطنين ذوي الدخل المنخفض	بنك التنمية الاجتماعية
	الارتقاء بزود الأجيال كبرنامج الادخار الوطني للأطفال	بنك التنمية الاجتماعية
	تعزيز ابتكار منتجات تأمين الحماية والادخار (الوصول الرقمي والمنتجات المخصصة للمقيمين)	هيئة التأمين
	تصميم منتج تأمين الحماية والادخار لدعم أهداف الادخار السكني للمواطنين	هيئة التامين
	تصميم منتج تأمين الحماية والادخار لتشجيع الادخار من أجل تعليم الأطفال	هيئة التأمين
	مراجعة وتطوير منهجية شاملة لاحتساب معدلات الادخار في المملكة	وزارة الاقتصاد والتخطيط

	اسم المبادرة	الجهة المالكة
عوامل التمكين	تمكين المنتجات الداعمة للادخار والشمول المالي في التقنية المالية	البنك المركزي السعودي
	تعزيز عروض التقنية المالية للشمول المالي والثقافة المالية	فنتك السعودية
	تعزيز الإفصاح عن مستوى مخاطر المنتجات الاستثمارية لزيادة الشفافية	هيئة السوق المالية
	تحديث اللوائح التنظيمية لتشجيع استثمار المقيمين	هيئة السوق المالية
	دعم تطوير أبحاث الشمول المالي والثقافة المالية	البنك المركزي السعودي

الفصل
السابع

ركيزة التقنية المالية

أ) خطة تنفيذ استراتيجية التقنية المالية

نطاق استراتيجية التقنية المالية

وصف استراتيجية التقنية المالية

قام برنامج تطوير القطاع المالي بإضافة ركيزة رابعة وهي استراتيجية التقنية المالية التي تلبي طموح القيادة -حفظهم الله- وتهدف إلى أن تكون المملكة موطناً للتقنية المالية ويكون الابتكار في الخدمات المالية المعتمدة على التقنية هو الأساس مما يعزز التمكين الاقتصادي للفرد والمجتمع، حيث تم اعتماد منهجية العمل على الاستراتيجية من التوجيه الكريم بأن تكون المملكة إحدى الدول الرائدة في التقنية المالية وتكون الرياض محوراً للتقنية.

مساهمة استراتيجية التقنية المالية في رؤية السعودية 2030 وارتباطها مع برنامج تطوير القطاع المالي

تعريف التقنية المالية

"الابتكارات المعتمدة على التقنية في خدمات القطاع المالي، والتي قد تنتج نماذج أعمال واستخدامات وحلول وإجراءات جديدة ذات أثر جوهري وملموس في تقديم الخدمات المالية." [1]

تساهم استراتيجية التقنية المالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية السعودية 2030

- تسهيل ممارسة الأعمال
- تنمية نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
- تنمية الاقتصاد الرقمي
- توفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات الأولوية
- تعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال
- الاستعانة بالكفاءات الأجنبية المطلوبة
- ضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل
- التوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل
- زيادة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد
- تطوير العمليات الإلكترونية الحكومية
- \+ بالإضافة إلى 18 هدفًا بصورة غير مباشرة

وتصب بشكل مباشر في الركائز الاستراتيجية الحالية لبرنامج تطوير القطاع المالي

- تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص
- تطوير سوق مالية متقدمة
- تعزيز وتمكين التخطيط المالي

[1] مجلس الاستقرار المالي

طموحات 2030م

تطمح الاستراتيجية بأن تكون المملكة موطناً للتقنية المالية ويكون الابتكار في الخدمات المالية المُعّتمد على التقنية هو الأساس، كما ستساهم في زيادة عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية بالمملكة إلى 525 شركة، وخلق ما يقارب 18 ألف وظيفة في قطاع التقنية المالية، بالإضافة إلى مساهمة قطاع التقنية المالية في ارتفاع الناتج المحلي المباشر إلى 13.3 مليار ^ ، وارتفاع القيمة التراكمية لاستثمار المال الجريء في شركات التقنية المالية إلى 12.2 مليار ^ في العام 2030م.

التزامات 2025م

لمواكبة تطلعات الاستراتيجية، تم تحديد مجموعة من الالتزامات للعمل على تحقيقها بحلول العام 2025م.

- تلتزم الاستراتيجية بتعزيز الابتكار في القطاع المالي من خلال جذب أبرز الجهات الفاعلة وتمكين تأسيس شركات جديدة في مجال التقنية المالية من خلال زيادة عدد شركات التقنية المالية العاملة في المملكة إلى 230 شركة بحلول العام 2025م.

- تسعى الاستراتيجية لرفع حصة المعاملات غير النقدية (المعاملات الرقمية) لقطاع الأفراد، المستخدم عالميًا، وذلك لضمان التقليل من استخدام النقد لتصل إلى نسبة 70% بحلول العام 2025م.

- كما تطمح الاستراتيجية الى رفع القيمة التراكمية لاستثمار المال الجريء في شركات التقنية المالية لتصل الى 2.6 مليار ^ بحلول العام 2025م سعياً لتعزيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي مما سيساهم في نمو وبناء شركات التقنية المالية.

- وتهدف الاستراتيجية بأن يكون لقطاع التقنية المالية مساهمة في الناتج المحلي المباشر لقيمة تقارب 4.5 مليار ^ بحلول العام 2025م، مما يعزز توجه المملكة في تنويع مصادر الدخل، كما تسعى إلى بناء الكفاءات اللازمة في قطاع التقنية المالية وخلق ما يقارب 6 آلاف وظيفة مباشرة بحلول العام 2025م.

تركز الاستراتيجية على القطاع المالي المحلي لتحقيق الأثر الاقتصادي المنشود

525
شركة تقنية مالية

18 ألف
وظيفة

13.3 مليار ˆ
حجم المساهمة المباشرة لقطاع التقنية المالية في الناتج المحلي

%20
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر

12.2 مليار ˆ
القيمة التراكمية لاستثمار المال الجريء

عدد الوظائف المباشرة في قطاع التقنية المالية

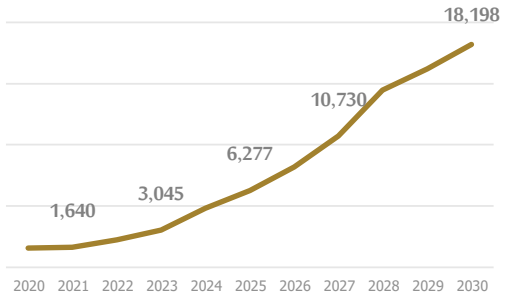

عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية

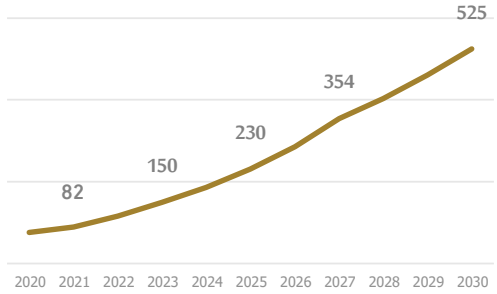

القيمة التراكمية لاستثمار المال الجريء
(مليون ˆ)

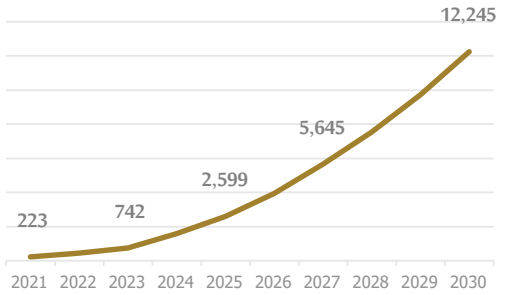

قيمة مساهمة التقنية المالية في الناتج المحلي
(مليون ˆ)

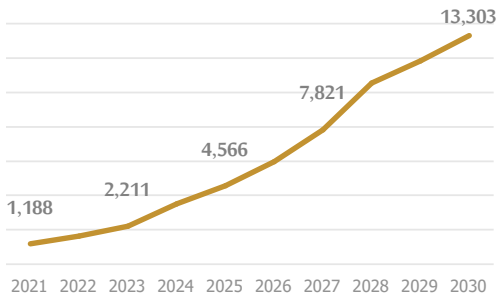

قامت المملكة بالعديد من الإصلاحات في السنوات الماضية والتي أثمرت بالعديد من الإنجازات التي تدعم التوجه الاستراتيجي لتحويل المملكة إلى موطن للتقنية المالية.

1. قطاع البنوك

أ. ارتفاع نسبة الشمول المالي بشكل متسارع خلال العامين الماضيين من 71% في نهاية العام 2019م إلى 83% في الربع الثالث من 2021م.

ب. ارتفع عدد الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية المفتوحة رقمياً إلى ما يقارب 16 مليون حساب من مارس 2020م إلى الربع الثالث من 2021م.

2. المدفوعات

أ. تجاوز مستهدف مؤشر حصة المعاملات غير النقدية في برنامج تطوير القطاع المالي المحدد بنسبة 55% وذلك بتحقيق نسبة 57% للعام2021م

ب. نمو عدد شركات التقنية المالية في قطاع المدفوعات ليصل إلى عدد 30 شركة بنهاية العام 2021م.

ج. نمو ملحوظ في المدفوعات المنفذة عبر الأجهزة الذكية للأفراد على أجهزة نقاط البيع بنسبة 282% في العام 2021م حيث أصبحت تشكل ما يقارب 35% في نهاية العام 2021م من إجمالي جميع عمليات المدفوعات بالمملكة.

3. التمويل

أ. وصول حجم التمويل المقدم من شركات التقنية المالية إلى ما يقارب 2 مليار ^ من خلال التمويل الجماعي وحلول الدفع الآجل للمتاجر الإلكترونية في نهاية العام 2021م

ب. نمو عدد شركات التقنية المالية في قطاع التمويل ليصل إلى عدد 16 شركة في نهاية العام 2021م.

4. التأمين

أ. وصول مبالغ وثائق التأمين المكتتبة من خلال شركات التقنية المالية إلى ما يقارب مبلغ 7 مليار ^ وعددها ما يقارب 10 مليون وثيقة تأمينية مصدرة من أربعة شركات في نهاية العام 2021م

ب. نمو عدد شركات التقنية المالية في قطاع التأمين ليصل عددها إلى 7 شركات في نهاية العام 2021م.

5. خدمات السوق المالية

أ. نمو عدد شركات التقنية المالية في خدمات السوق المالية ليصل عددها إلى17 شركة في نهاية العام 2021م.

ب. نمت الأموال المجمعة لنموذج عمل تمويل الملكية الجماعية ونموذج عمل طرح أدوات الدين والاستثمار فيها ليصل إلى 153 مليون ^ بمعدل نمو سنوي مركب 244% حتى الربع الثالث من العام 2021م.

مقارنة معيارية على بلدان مختارة لمقارنة التصنيفات المتعلقة بالتقنية المالية في المملكة العربية السعودية مع الممارسات العالمية ودول مجموعة العشرين

عدد شركات التقنية المالية (2021)[1]

مؤشر التنافسية الرقمي - التصنيف من بين 63 دولة (2021)[2]

تصنيف التقنية والبنية التحتية - التصنيف من بين 63 دولة (2020)[3]

مؤشر الموهبة - التصنيف من بين 132 دولة (2020)[4]

مؤشر ريادة الأعمال - التصنيف من بين 137 دولة (2019)[5]

المصدر:
[1] تقرير قاعدة بيانات Crunchbase وتقرير فنتك السعودية 2020-2021م
[2] مؤشر التنافسية الرقمي للمعهد الدولي للتنمية الإدارية
[3] مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية
[4] الموهبة العالمي للعام2020م
[5] معهد الريادة والتنمية العالمي

ازداد نمو شركات التقنية المالية في المملكة بوتيرة أعلى من متوسط النمو في الدول الرائدة الأخرى في مجال التقنية المالية في المرحلة المماثلة لها

المقارنة عند مساواة مراحل النمو (بعدد السنوات من نقطة البداية)

معدل النمو السنوي في عدد شركات التقنية المالية (%)

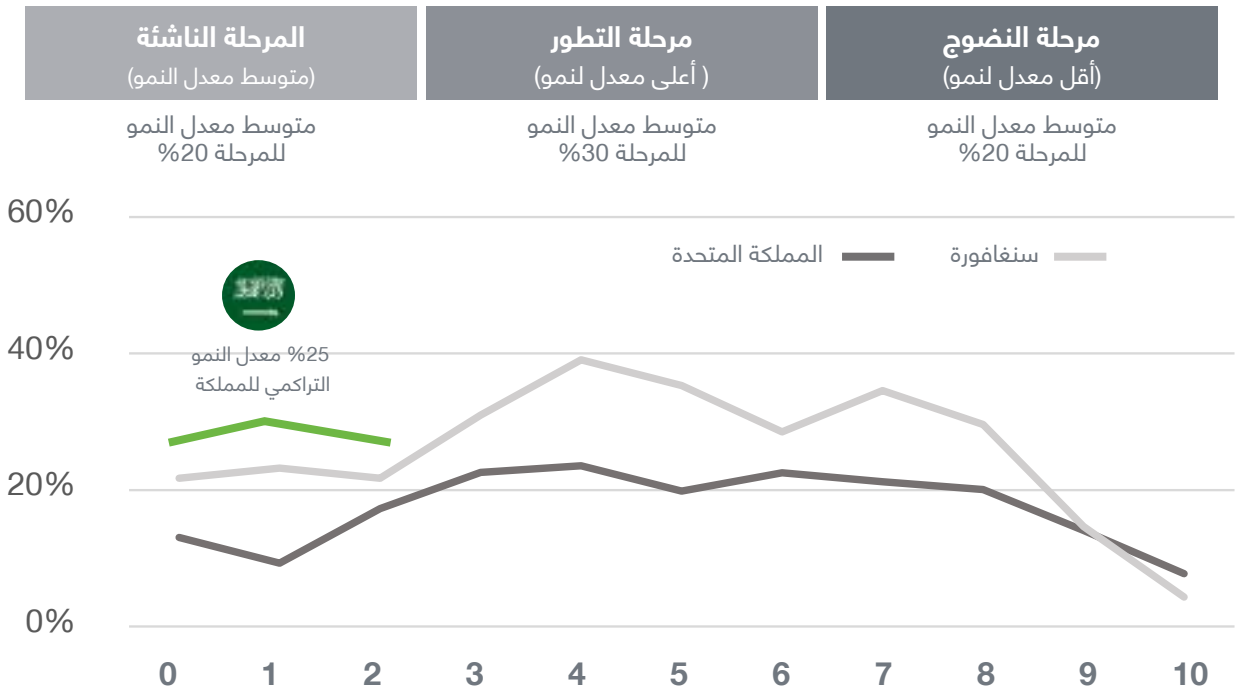

نمو أعلى من دول رائدة في مجال التقنية المالية

المصدر: PwC و تحليل البنك المركزي السعودي

يظهر من خلال التحليلات وجود عدد من التحديات الجوهرية التي ينبغي معالجتها من خلال استراتيجية التقنية المالية لتمكين القطاع المالي بالمملكة بشكل أكبر

ملاءمة البنية التحتية لمتطلبات التقنية المالية

- رغم القفزات المعلنة في مجال البنية التحتية للتقنية إلا أن هناك حاجة إلى مبادرات محددة لدعم تطوير مجال التقنية المالية وموائمتها مع المستوى الموجود في مراكز التقنية العالمية (الحوسبة السحابية ومراكز البيانات والذكاء الاصطناعي)

توجيه الاستثمارات

- بالرغم من توفر رأس المال إلا أن عدد الصفقات الاستثمارية المعلنة يعتبر متواضعاً بسبب عدم تطابق العرض والطلب
- ضرورة وجود صناديق استثمار جريء متخصصة لتأسيس شركات التقنية المالية لتتخذ المملكة مقراً لها

زيادة الحضور العالمي

- إبراز جهود المملكة في مجال تنمية التقنية المالية عالمياً مما يساهم في جذب الاستثمار
- تحفيز تواجد شركات التقنية المالية في المؤتمرات والفعاليات داخل وخارج المملكة
- تكثيف عمل الجهات المؤثرة والمعنية في قطاع التقنية المالية لمواكبة أو منافسة نظرائها في الدول الرائدة

توفر الكفاءات المطلوبة

- يحتاج قطاع التقنية المالية للموارد البشرية ذات الكفاءة اللازمة، مثل التحاليل الاحصائية وجمع البيانات وتطوير النظم والخوارزميات والأمن السيبراني ومبرمجي التقنيات المتقدمة
- صعوبة جذب الكفاءات والحفاظ عليها

تعزيز الالتزام بالأنظمة واللوائح المالية

- بطبيعتها، فإن التشريعات واللوائح المنظمة للقطاع المالي تتطلب مستوى من الإدراك والدقة العالية في التطبيق، لذلك، فإن التعامل معها كما ينبغي يشكل تحديا لدى شركات التقنية المالية مما يستلزم حلولاً تمكينيه

مواءمة المبادرات المحفزة للقطاع

- بالرغم من الحضور الملحوظ لأنشطة التقنية المالية إلا أنها لا تستفيد من المنهجية المتناسقة والمتقاربة على المستوى الوطني

يتطلب البناء والحفاظ على الثقة في أنشطة قطاع التقنية المالية اتباع منهجية معينة حول محورَي تمكين أساسيين هما البنية التحتية التقنية وخدمات التقنية المتوفرة

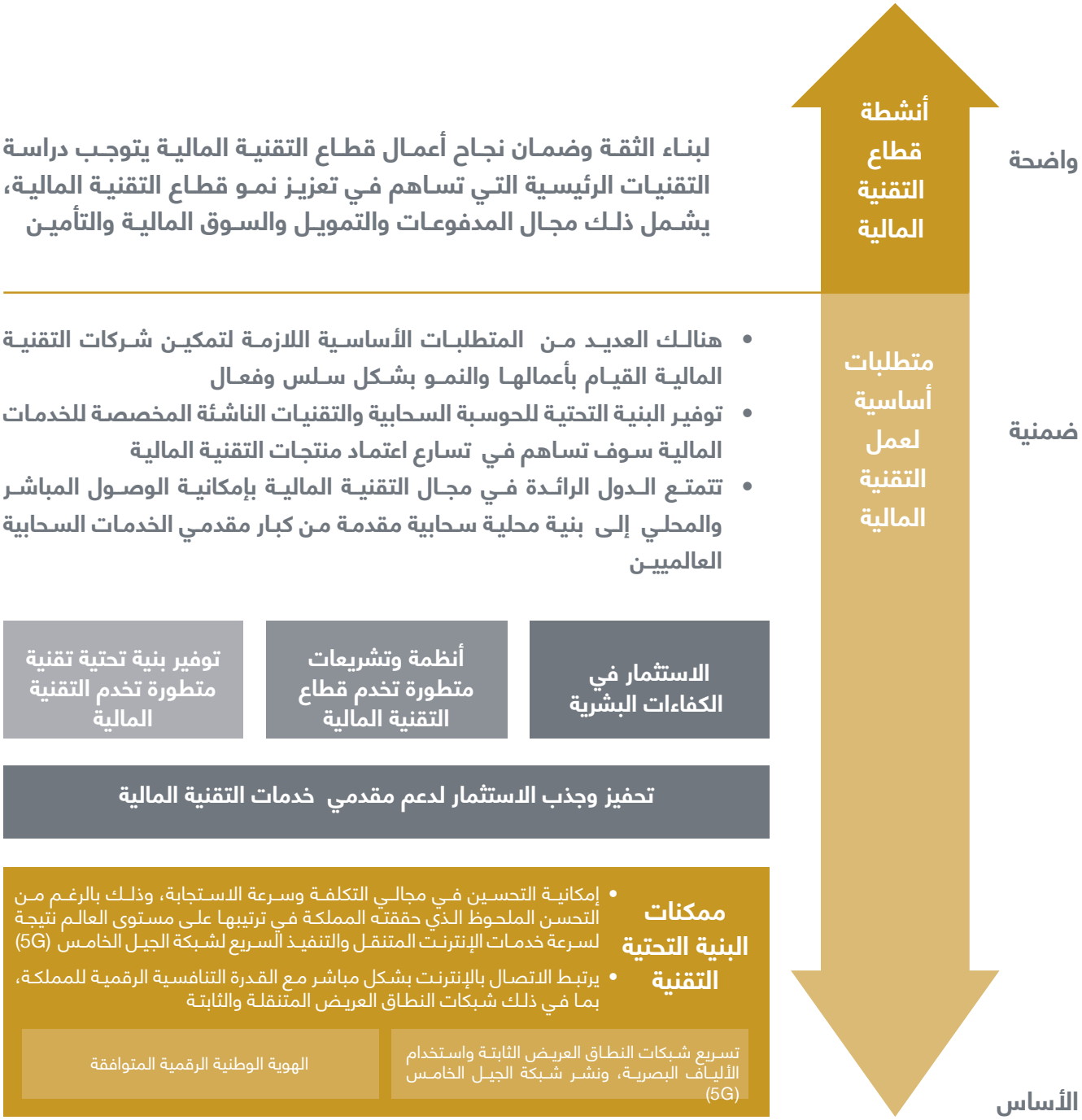

ستُقاس استراتيجية التقنية المالية مقابل مؤشرين من مؤشرات الأداء الرئيسية لبرنامج تطوير القطاع المالي التي تتأثر بشكل مباشر بالمبادرات المتعلقة بالتقنية المالية:

مؤشر الأداء الرئيسي	الوصف	2021	2023	2025	المستهدف للعام2030م
عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية	يهدف مؤشر الأداء الرئيسي إلى تعزيز الابتكار في القطاع المالي من خلال جذب أبرز الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية	82	150	230	525
نسبة المعاملات غير النقدية	يقيس مؤشر الأداء الرئيسي التحول إلى المعاملات غير النقدية (المعاملات الرقمية) لقطاع الأفراد، المستخدم عالميًا، وذلك لضمان التحول نحو التقليل من استخدام النقد	%55	%63	%70	%80

تطلعات المملكة إلى الريادة عالمياً في قطاع التقنية المالية يجب أن تُدعّم باستراتيجية تركز على إدارة دفة التحول في القطاع المالي في المملكة لتحقيق الأثر الاقتصادي بعيد المدى

1. هوية المملكة باعتبارها موطن التقنية المالية

- ترسيخ مكانة المملكة في قطاع التقنية المالية عالمياً وإقليمياً من خلال خطط وبرامج إعلامية منسقة

2. الإطار التنظيمي

- تعزيز الثقة والحد من المخاطر من خلال تطبيق أنظمة ولوائح على مستوى عالمي تتميز برؤيتها المستقبلية والسليمة للاستفادة من التقنية المالية

3. الوصول إلى السوق والتمويل

- طرح برامج تدعم إنشاء ونمو وتطوير شركات التقنية المالية ودخولها إلى السوق

4. تطوير الكفاءات

- تطوير المعرفة الفنية في قطاع التقنية المالية في الجهات التنظيمية وقطاع الخدمات المالية وكذلك للطلاب والمهنيين

5. تمكين البنية التحتية التقنية

- تعزيز عوامل تمكين التقنية لإتاحة الفرصة لتطوير الحلول المبتكرة مثل الخدمات السحابية والأمن السيبراني وإنترنت الأشياء والذكاء الصناعي وتطبيق المصرفية المفتوحة

6. الشراكات المحلية والدولية

- إطلاق برامج لتعزيز الترابط والتعاون محليًا ودوليًا في قطاع التقنية المالية على مختلف المستويات

تتكون رؤية استراتيجية التقنية المالية للمملكة من 6 محركات للتحول و 11 مبادرة لتعزيز منظومة التقنية المالية

الهويـــة

هوية المملكة العربية السعودية في مجال التقنية المالية عالميًا

تحديد المكانة الاستراتيجية العالمية وحملات التسويق لتعزيز مكانة المملكة العربية السعودية كدولة رائدة في مجال التقنية المالية وتعزيز الوعي العالمي بقطاع وسوق التقنية المالية في المملكة العربية السعودية

الكفاءات

تعزيز المعرفة بالتقنية المالية في المملكة

رفع مستوى مهارات القوى العاملة الحالية في قطاع الخدمات المالية وتدريب الجهات المنظمة على التقنية المالية، مع بناء القوى العاملة المحلية المستقبلية من خلال برامج التدريب

التقنيات

التسارع في تطبيق الحوسبة السحابية للتقنية المالية

التوسع في تطوير البنية التحتية للحوسبة السحابية المملكة من خلال تقديم الحوافز لمقدمي الخدمات والتوسع في منصات التقنيات الناشئة

إعداد سياسات التقنيات الناشئة ومسرعات الأعمال

تطوير الدعم التنظيمي (السياسات والأطر التنظيمية) والمالي (مسرعات الأعمال) لشركات التقنيات الناشئة

تعزيز الابتكار المرتبط بالتقنية المالية في البنك المركزي

تطوير وتنفيذ حلول التقنية الإشرافية في البنك المركزي لدعم دوره الرقابي القائم على المخاطر

الإطار التنظيمي

تنفيذ وتفعيل ممارسة المصرفية المفتوحة في المملكة

تطوير معايير تطبيق واجهة برمجة التطبيقات المفتوحة ومنصة تسمح لشركات التقنية المالية بالاتصال بسهولة وأمان مع شركات الخدمات المالية الأخرى

التمكين التنظيمي للتقنية المالية ضمن إطار البنك المركزي

مراجعة الإطار التنظيمي الحالي للخدمات المالية من أجل السماح للتقنية المالية بالعمل بكفاءة في سوق المملكة العربية السعودية وتمكين الجهات الفاعلة الجديدة من الوصول، وذلك من خلال تعزيز البيئة التجريبية ووضع معايير واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة

التمكين التنظيمي للتقنية المالية ضمن إطار هيئة السوق المالية

مراجعة الإطار التنظيمي الحالي لسوق رأس المال من أجل السماح للتقنية المالية بالعمل بكفاءة في سوق المملكة العربية السعودية، وإصدار لوائح جديدة تسمح بتطوير منتجات مبتكرة وتطوير حلول التقنيات الإشرافية في هيئة السوق المالية لدعم دورها الرقابي

السوق والتمويل

تمكين فنتك السعودية باعتبارها المحرك الأساسي للسوق

بناء دور فنتك السعودية لتطوير ودعم منظومة التقنية المالية في المملكة العربية السعودية من خلال تعزيز نموذجها التشغيلي وقدرتها، وتطوير برامج مسرعات الأعمال وتسهيل تبادل المعرفة مع لجنة التقنية المالية

تحديد آليات توفير الدعم المالي لشركات التقنية المالية في المملكة

تحديد استراتيجية توفير آليات الدعم المالي لشركات التقنية المالية في المملكة

الشراكات

تنسيق التعاون على الصعيدين المحلي والعالمي للوصول إلى الهدف

التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين العالميين ومراكز التقنية المالية من خلال إطلاق برنامج للشراكات الاستراتيجية الدولية بين المملكة ونظرائها في الدول ذات التجارب المتقدمة

تم تطوير استراتيجية وطنية للتقنية المالية للتميز في القطاع المالي وتمتد مساحة التقنية المالية على 5 مجالات استراتيجية من خلال استراتيجية التقنية المالية لإنشاء قطاع حيوي ومتنوع في المملكة العربية السعودية

يُعرف مجلس الاستقرار المالي التقنية المالية "بأنها الابتكارات المعتمدة على التقنية في خدمات القطاع المالي، والذي قد تنتج نماذج أعمال واستخدامات وحلول وإجراءات جديدة ذات أثر جوهري وملموس في تقديم الخدمات المالية".

مجالات الخدمات المالية التي تعمل فيها شركات التقنية المالية

المدفوعات

- المحافظ الإلكترونية
- تمويل النظير إلى النظير
- الأصول الإفتراضية
- خدمات تجميع المدفوعات
- بدء خدمات الدفع
- التحويلات المالية الدولية

التمويل

- التمويل الجماعي
- إقراض الأسواق
- القنوات الرقمية[2]
- التصنيف الائتماني
- منصات تغطية الاكتتاب البديلة
- خدمات تجميع التمويل

البيانات

- الإدارة المالية الشخصية والتجارية
- التقنية التنظيمية (برنامج مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر والتحقق من الامتثال التنظيمي)
  التقنية الإشرافية

دعم الأسواق

- المنظومة العامة (واجهة إدارة التطبيقات، البنية التحتية، وغيرها)
- تطبيقات البيانات (تحليل البيانات الضخمة، التعلم الآلي، وغيرها)
- تقنية السجلات الموزعة وتطبيقاتها / العقود الذكية/ سلسلة الكتل
- أمن المعلومات (اعرف عميلك، تحديد هوية العميل، وغيرها)
- الحوسبة السحابية

خدمات سوق المال[1]

- التداول مرتفع الوتيرة
- التداول الاجتماعي
- التداول الإلكتروني
- خدمات المستشار الآلي
- الأوراق المالية الرقمية
- التمويل الجماعي للأسهم
- أدوات الدين

التأمين

- التأمين الرقمي
- تجميع التأمين
- أجهزة إنترنت الأشياء القابلة للارتداء

السياسات الممكنة

- نظام المدفوعات
- الأمن السيبراني
- تمكين الابتكار
- حماية البيانات
- المصرفية المفتوحة
- الهوية الرقمية

1: تخضع خدمات أسواق رأس المال لرقابة منح التراخيص من قبل هيئة السوق المالية
2: تشمل الادخار والودائع

تم بناء استراتيجية التقنية المالية على المبادرات التي سيتم تنفيذها على مراحل مدروسة لخلق حلول ذات مزايا استراتيجية كالمدفوعات، وأخرى لاقتناص الفرص الكامنة

الخدمات المستقبلية

- **المدفوعات:** الدفعات الفورية بين الأفراد، الأصول الإفتراضية، المدفوعات بين العملاء والمؤسسات، المدفوعات بين المؤسسات، أجهزة إنترنت الأشياء (الكاميرات والمحسسات)
- **خدمات السوق المالية:** التداول الاجتماعي والأوراق المالية الرقمية والتعلم الآلي لتوجهات الاستثمار وسلوك المستخدم
- **التمويل:** التصنيف الائتماني وخيارات التمويل البديل (مثل التمويل الجماعي)
- **التأمين:** الأجهزة القابلة للارتداء وتقنية معالجة المعلومات، إدارة المطالبات، العقود الذكية، احتساب تكلفة التأمين بناء على سلوك العميل من خلال التعلم الآلي
- **البيانات:** تخزين وتحليل البيانات القابلة للتوسع، إدارة البيانات القائمة على تقنية السجلات الموزعة

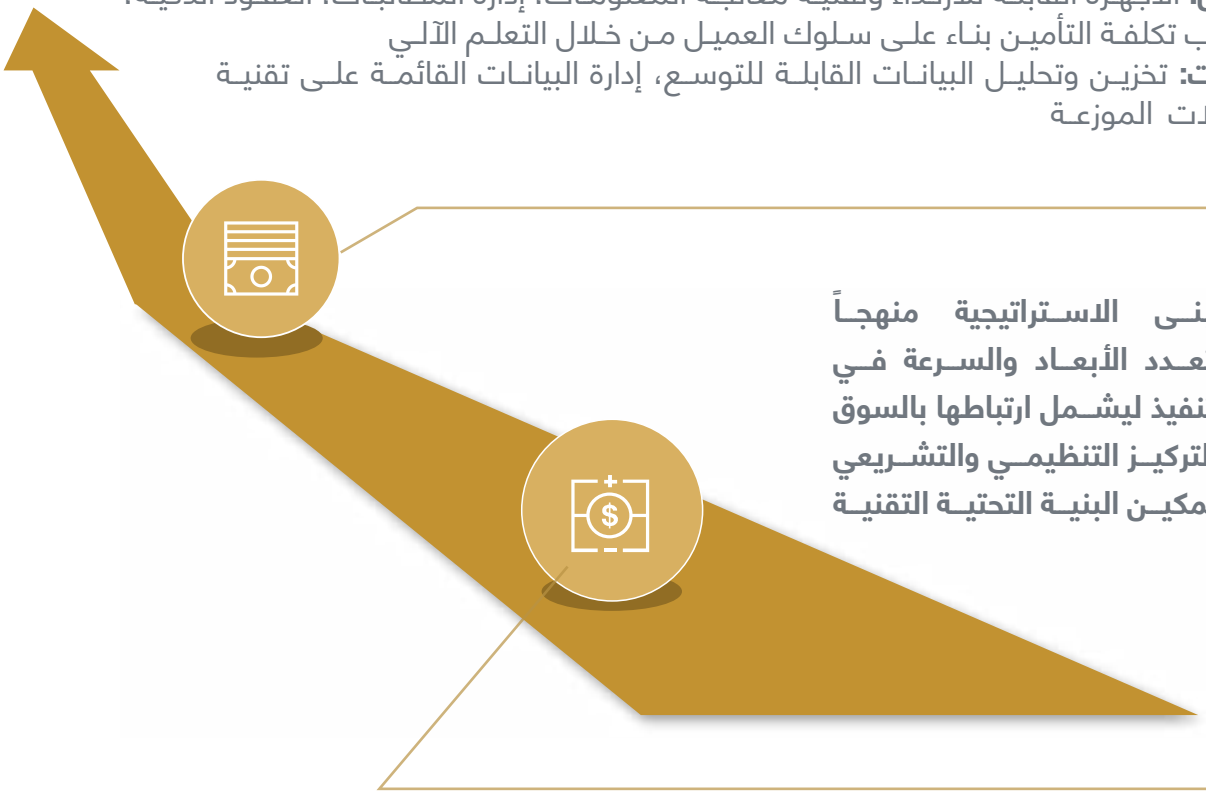

تتبنى الاستراتيجية منهجاً متعدد الأبعاد والسرعة في التنفيذ ليشمل ارتباطها بالسوق والتركيز التنظيمي والتشريعي وتمكين البنية التحتية التقنية

الخدمات الحالية

- **المدفوعات:** المحافظ الإلكترونية، خدمات تجميع المدفوعات، البوابات الإلكترونية
- **خدمات السوق المالية:** منصات التمويل والتداول، خدمات المستشار الآلي
- **التمويل:** منصات التمويل، القنوات المصرفية الرقمية، القروض الصغيرة
- **التأمين:** التجميع، تأمين السفر، تعديل الخسائر (القائم على الذكاء الصناعي)
- **البيانات:** الإشراف الإلكتروني، التقنية الإشرافية، التخطيط المالي

الثقة في القطاع المالي هي القيمة الأسمى التي يتعامل على أساسها أصحاب العلاقة

يعزز الحفاظ على مبدأ الثقة من استدامة القطاع ويحقق هدف المملكة في أن تصبح موطناً للتقنية المالية من خلال تنمية الثقة على كافة المستويات والمحاور

على الصعيد العالمي، يتمثل التحدي الذي يواجه المشرعين وصانعي السياسات على كيفية الاستفادة الكاملة من التقنية المالية مع إدارة المخاطر المحتملة للقطاع المالي

لتمكين الابتكار من قبل شركات التقنية المالية، هناك حاجة للتأكد من وجود ضوابط توازن بين تمكين الابتكار والنمو مع وجود ضوابط وتدابير لإدارة المخاطر المالية والمخاطر المتعلقة بالعملاء بشكل عام

يمكن للتقنية المالية أن تدعم النمو من خلال تعزيز التنمية المالية والشمول المالي وكفاءة الأداء

ومع ذلك، قد تشكل التقنية مخاطر على المستهلكين والمستثمرين، وعلى نطاق أوسع الاستقرار المالي ونزاهة السوق

قياساً على أفضل الممارسات العالمية سوف تقوم الجهات المعنية بالإشراف على القطاع المالي باعتماد منهجية شمولية توازن بين النمو ومستوى المخاطر المقبول للمحافظة على استقرار القطاع المالي

الاستقرار المالي

التركيز / التشتت

- تنامي أهمية الشركات الضخمة التي من الممكن أن يؤدي انهيارها لمخاطر اقتصادية (Too Big To Fail)
- تشتت الخدمات المالية بين شركات التقنية المالية والبنوك المتخصصة

التذبذب

- زيادة التذبذب في الودائع والسيولة ومصادر التمويل، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر السيولة
- الزيادة المحتملة في تذبذب أسعار السوق المالية بسبب دخول منتجات جديدة

نزاهة وسلوك السوق

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- زيادة التعقيد في مراقبة المعاملات وخاصة عبر الحدود
- ظهور أطراف فاعلة جديدة خارج نطاق الجهات التنظيمية والرقابية للخدمات المالية

فشل السوق

- مخاطر القصور في تنظيم قطاع التقنية المالية وتسارع عدد وحجم شركات التقنية المالية الصغيرة قد تكون سبباً لزعزعة السوق

الأمن السيبراني

الهجمات السيبرانية

- تؤدي زيادة الارتباط بين شركات التقنية المالية والمؤسسات المالية وزيادة المعاملات المالية إلى زيادة الضرر الذي يمكن أن يحدثه الهجوم السيبراني على الاقتصاد الوطني

مكافحة الاحتيال وحماية العملاء والمستثمرين

الاحتيال

- قد يتم إساءة استغلال التقنية من خلال القيام بالعمليات الاحتيالية

البيع الاحتيالي

- ظهور قنوات جديدة للتوزيع وسلاسل قيم أكثر تعقيداً من الممكن أن تعرض العملاء إلى عدم الإلمام الكافي عند القرار أو تمييع المسؤوليات والالتزامات بين الأطراف

الإجراءات الاحترازية

- تمكين عمليات التقنية المالية في الأنظمة واللوائح الحالية ووضع لوائح جديدة عند الحاجة
- بناء القدرات والخبرات الجديدة في مجالات التقنية المالية
- التعاون ومشاركة التعلم مع الجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص
- البيئة التجريبية التشريعية
- التقنيات التشريعية والتقنيات الإشرافية

محفظة المبادرات

بناءً على تطلعات الاستراتيجية والتزاماتها، تم تحديد (11) مبادرة تهدف إلى أن تصبح المملكة موطناً للتقنية المالية، وقد صُممت المبادرات وفق اعتبار الفجوات الحالية في القطاع وأفضل الممارسات الدولية وآراء الخبراء المتخصصين في مجال التقنية المالية

اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
التسارع في تطبيق الحوسبة السحابية للتقنية المالية	تسريع تطوير البنية التحتية السحابية في المملكة من خلال إنشاء حوافز لمقدمي الخدمات وتوسيع منصات التقنيات الناشئة	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
إعداد سياسات التقنيات الناشئة ومسرعات الأعمال	تطوير الدعم التنظيمي (السياسات والأطر التنظيمية) وتوفير الخدمات التمكينية من خلال برامج الحاضنات والمسرعات الرقمية لشركات التقنيات المالية الناشئة	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
تنفيذ وتفعيل ممارسة المصرفية المفتوحة في المملكة	تطوير منظومة متكاملة من التشريعات التنظيمية والمعايير الفنية وفق أفضل الممارسات العالمية لتمكين المشاركين في القطاع المالي من البنوك وشركات التقنية المالية من تقديم خدمات المصرفية المفتوحة في المملكة	البنك المركزي السعودي	1) حصة المعاملات غير النقدية 2) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
تعزيز الابتكار المرتبط بالتقنية المالية في البنك المركزي السعودي	تعزيز القدرات الإشرافية للبنك المركزي السعودي، من خلال استخدام الحلول التقنية للمهام الإشرافية التنظيمية في مجال التقنية المالية لتعزيز الدور التنظيمي في التخفيف من المخاطر والحفاظ على استقرار السوق	البنك المركزي السعودي	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
التمكين التنظيمي للتقنية المالية ضمن إطار البنك المركزي السعودي	مراجعة وتحديث الإطار التنظيمي الحالي للخدمات المالية، بهدف تمكين شركات التقنية المالية من العمل بكفاءة في سوق المملكة وإتاحة الفرصة لشركات تقنية مالية جديدة من خلال تحسين البيئة التجريبية	البنك المركزي السعودي	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية

اسم المبادرة	الوصف	الجهة القائدة	مؤشرات البرنامج المتأثرة بالمبادرة
التمكين التنظيمي للتقنية المالية ضمن إطار هيئة السوق المالية	معالجة ثغرات التقنية المالية الظاهرة في الإطار التنظيمي الحالي والسوق	هيئة السوق المالية	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
تحديد آليات توفير الدعم المالي لشركات التقنية المالية في المملكة	تحديد القنوات المناسبة وتصميم آلية توفر الدعم المالي والحوافز للمنشآت ضمن منظومة قطاع التقنية المالية	الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
النهوض بهوية المملكة عالميًا كوجهة رائدة في قطاع التقنية المالية	جعل المملكة مركزًا عالميًا رائدًا للتقنية المالية عبر سلسلة من الحملات الاستراتيجية الإعلامية على وسائل التواصل الاجتماعي والتسويقية، بحيث تكون هذه الحملات على مراحل متعددة وتتقدم تدريجيًا جنبًا إلى جنب مع نمو منظومة التقنية المالية في المملكة العربية السعودية وتطورها	فنتك السعودية	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
تعزيز المعرفة بالتقنية المالية في المملكة	تعزيز الوعي والمعرفة بالتقنية المالية في المملكة وتزويد الشركات بالكفاءات المناسبة للنجاح، ورفع مستوى القوى العاملة الحالية لمواكبة التطورات في القطاع وتدريبهم بما يشمل البرامج التعليمية عالية المستوى ذات العلاقة بالتقنيات المالية الناشئة ولغات البرمجة	فنتك السعودية	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
تمكين فنتك السعودية باعتبارها المحرك الأساسي للسوق	تفعيل دور فنتك السعودية في تطوير ودعم منظومة قطاع التقنية المالية في المملكة من خلال تعزيز نموذج التشغيل والقدرات، وزيادة ثقافة ريادة الأعمال الرقمية، وتطوير برامج التسريع وتسهيل مشاركة المعرفة وإنشاء مجلس للتقنية المالية	فنتك السعودية	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية
تنسيق التعاون على الصعيدين المحلي والعالمي للوصول إلى الهدف	التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين العالميين ومراكز التقنية المالية من خلال إطلاق برنامج للشراكات الاستراتيجية الدولية بين المملكة ونظرائه في الدول ذات التجارب المتقدمة	فنتك السعودية	1) عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية

الفصل
الثامن

الممكنات

أ) الحوكمة والتشغيل

ب) المخاطر والإجراءات اللازمة للتخفيف منها

أ) الحوكمة والتشغيل

سيتضمن نموذج إدارة التنفيذ المقترح لبرنامج تطوير القطاع المالي العناصر التالية:

- **لجنة البرنامج:**

- معالي وزير المالية، عضو مجلس الشؤون الإقتصادية والتنمية (رئيس)
- معالي وزير الاستثمار (عضو)
- معالي وزير الاقتصاد والتخطيط (عضو)
- معالي محافظ البنك المركزي السعودي (عضو)
- معالي رئيس هيئة السوق المالية (عضو)
- معالي رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين
- رئيس إدارة التمويل الاستثماري العالمي في صندوق الاستثمارات العامة (عضو)
- نائب محافظ صندوق التنمية الوطني (عضو)

- **مكتب إدارة البرنامج:**

- مدير عام البرنامج
- منسوبي مكتب إدارة البرنامج
- مالكي مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي
- كما ستتم دعوة أصحاب المصلحة الآخرين كل بحسب ارتباطه بالقضايا التي يتم نقاشها ويشمل ذلك ممثلين عن القطاع الخاص

الأدوار والمسؤوليات المقترحة

ستشمل الأدوار والمسؤوليات المقترحة لمكونات نموذج الإدارة المبين أدناه ما يلي:

- **لجنة برنامج تطوير القطاع المالي:**

- الاجتماع بشكل شهري
- مراقبة تنفيذ مبادرات البرنامج والرفع بتقارير عنه
- مراقبة مؤشرات البرنامج والرفع بتقارير عنها
- حل مسائل التنفيذ -إذا سمحت بها الجهة المعنية-

- **مكتب إدارة البرامج:**

- المتابعة اليومية
- التواصل المستمر مع الجهات ذات العلاقة وملاك المبادرات
- متابعة حالة تنفيذ مبادرات البرنامج ورفع تقارير عنها
- متابعة مؤشرات البرنامج ورفع تقارير عنها
- حل مسائل التنفيذ -إذا سمحت بها الجهة المعنية-
- الدعم المتخصص إذا لزم الأمر
- التصعيد إذا لزم الأمر

- **الجهات المالكة للمبادرات:**

- قيادة وتنفيذ المبادرات الفردية
- استعراض التقدم المحرز
- الإدارة اليومية لفرق التنفيذ
- الرفع بتقارير عن التقدم المحرز في التنفيذ إلى مكتب إدارة البرنامج
- وضع إشارة تنبيه على أي مشكلة أو طلب حل، وحلها إذا لزم الأمر

ب) المخاطر والإجراءات اللازمة للتخفيف منها

قد يتأثر تنفيذ «برنامج تحقيق الرؤية» الحالي بسبب عدة مخاطر داخلية وخارجية يمكن أن تعيق تطبيق هذا البرنامج وتطويره، وفيما يلي قائمة مفصّلة بأبرز المخاطر وخطط تخفيفها من أجل ضمان تطبيق البرنامج دون مصاعب وفي الوقت المناسب.

(جدول رقم 25)

المبادرة الأساسية	اسم الخطر ووصفه	نوع الخطر	تدابير تخفيف الخطر	الجهة المسؤولة عن التدابير
فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة	محدودية التمويل عن طريق حقوق الملكية/ تمويل البذرة للشركات الناشئة في مجال التقنية المالية	خاص بالبرنامج	تطوير صناديق/ خطط مسرّعة/حاضنات مركّزة على التقنية المالية من أجل تعزيز تمويل شركات التقنية المالية	صندوق الصناديق
فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة	الافتقار إلى المختصين المؤهلين في منظومة التقنية المالية	خاص بالبرنامج	إنشاء أكاديمية القطاع المالي من أجل تطوير برامج تدريبية تنموية وتعليمية مكرّسة لشركات التقنية المالية	الأكاديمية المالية
فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة	مخاطر حماية العملاء	خاص بالبرنامج	تطوير إطار عمل لحماية العملاء كجزء من التنظيمات الجديدة	البنك المركزي السعودي
تحفيز القطاع المالي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	انخفاض الطلب على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	على الصعيد العام	تخصيص الحكومة للمزيد من العقود مباشرةً مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطبيق هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمبادرات أوسع	البنك المركزي السعودي

المبادرة الأساسية	اسم الخطر ووصفه	نوع الخطر	تدابير تخفيف الخطر	الجهة المسؤولة عن التدابير
التوجه نحو مجتمع غير نقدي	التأخر في تحسين الشمول المالي قد يؤدي إلى تأخير بلوغ مستهدفات المجتمع غير النقدي	خاص بالبرنامج	تقديم مبادرات إضافية على مراحل، بعد بلوغ مؤشر الشمول المالي قيمة معينة	البنك المركزي السعودي
تعميق سوق أدوات الدين	انخفاض إقبال المستثمرين على شراء إصدارات أدوات الدين	على الصعيد العام	تطبيق مبادرات متعلقة بزيادة المدخرات الخاصة (مثلاً، صكوك الادخار، الكيان الوطني للادخار) وجذب المستثمرين	المركز الوطني لإدارة الدين/ هيئة السوق المالية
تعميق سوق أدوات الدين	انخفاض رغبة القطاع الخاص في التمويل من خلال سوق أدوات الدين	على الصعيد العام	نموذج الطرح الخاص لدين الشركات من أجل تحفيز الشركات الخاصة على استخدام سوق أدوات الدين وتخفيض الحد الأعلى لمقترض واحد من أجل تنويع الإقراض	هيئة السوق المالية/ البنك المركزي السعودي

المراجع

1. وزارة المالية السعودية
2. البنك المركزي السعودي
3. هيئة السوق المالية السعودية
4. هيئة التأمين
5. بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
6. بيانات تومسون رويترز العالمية
7. تحليل فريق عمل برنامج تطوير القطاع المالي

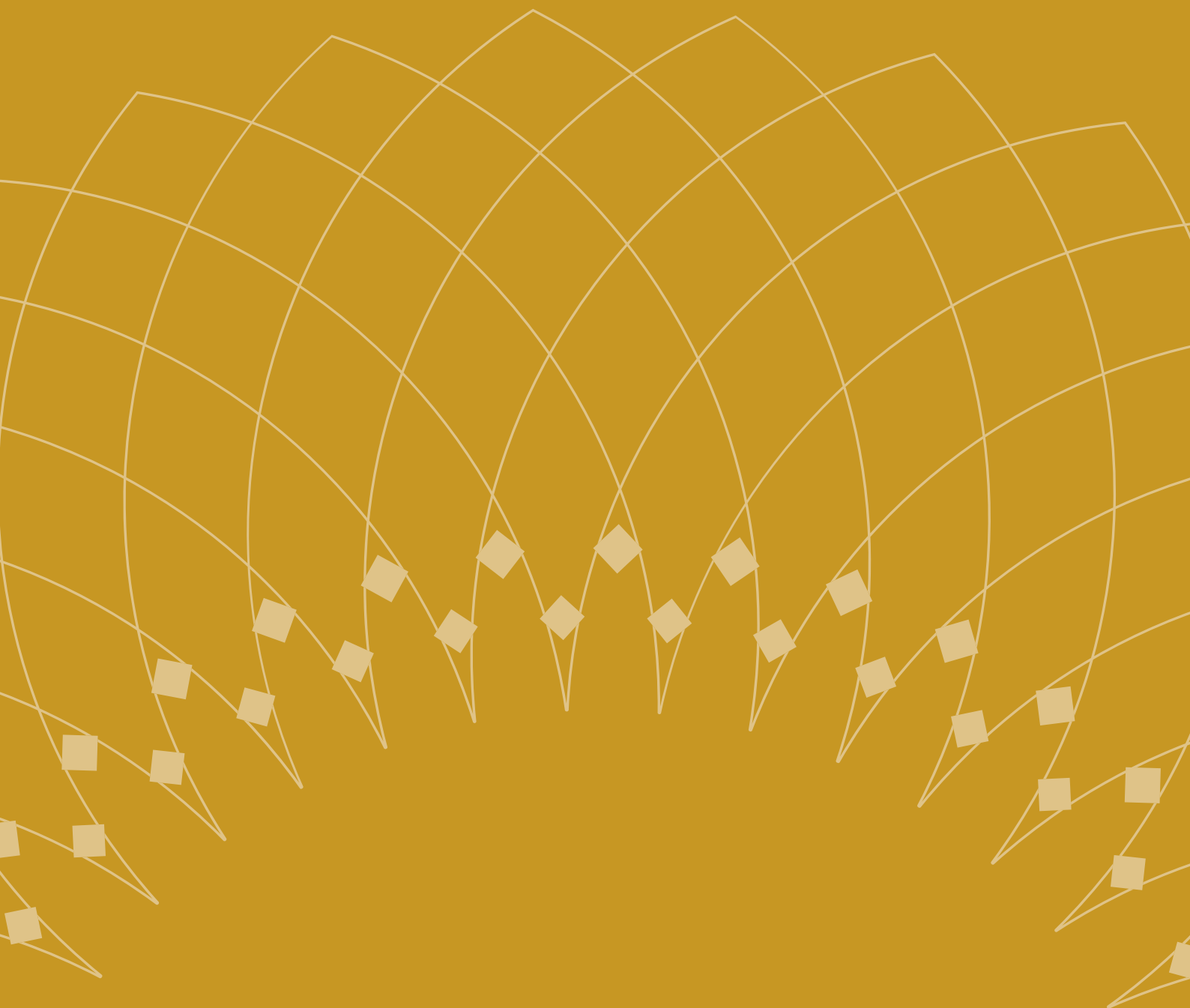

رؤيـــة VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطويـر القطاع المالي